AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الحادية والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 26–27 مايو 2013

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/5 (XXI)

تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا

أولا المقدمة:

1. يعرض تقرير مجلس السلم و الأمن حول نشاطاته و وضع السلم و الأمن في إفريقيا طبقا للمادة 7(ف) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي. يتضمن التقرير لمحة حول تحديات السلم و الأمن في القارة عشية الاحتفال بالذكرة الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، و قد أعد وفقا للمادة المشار اليها أعلاه و هو يتناول التوقيع و التصديق على بروتوكول مجلس السلم و الأمن وعضوية المجلس و كذلك النشاطات التي قام بها هذا الجهاز في اطار ولايته. يعرض التقرير أيضا لمحة حول وضع السلم و الأمن في القارة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مايو 2013، و يختتم بملاحظات بشأن طريق المضي قدما.

ثانيا تحديات السلم و الأمن عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي

2. يعرض هذ التقرير بينما تحتفل القارة بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي. ان هذه المناسبة مناسبة و تمكن القادة الإفريقيين من التمعن في الطريق الذي شقته القارة و التحديات الواجب رفعها و الاتفاق على سبل الإسراع في تحقيق الهدف المنشود و المتمثل في إفريقيا متخلصة من آفة النزاعات.

تقدم واضح

3. لا شك أن القارة حققت إنجازات هامة في مجال السلم و الأمن خلال نصف القرن الأخير. على الصعيد المؤسساتي، وضعت منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي هياكل مكّنت من تدعيم قدرة القارة على منع النزاعات و تسويتها متى نشبت. سمحت المبادرات التي قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية باعتماد إعلان القاهرة الذي انشأ آلية لمنع و إدارة و تسوية النزاعات، في يونيو 1993. بعد ذلك و في اطار تحوّل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، أوجدت هذه الآلية البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن و الذي اعتمد في دوربان في يوليو 2002 و دخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2003. تمّ

قطع أشواطا هامة في اطار تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية المنصوص عليها في البروتوكول، كما يدل على ذلك إنشاء مجلس السلم و الأمن و مجموعة الحكماء و شبكة الحكماء التي أنشئت حديثا و تضم الهياكل المماثلة على المستوى الإقليمية و أطراف أخرى فاعلة في منع النزاعات و الوساطة و كذلك المكونات الأساسية للمنظومة القارية للإنذار المبكر و القوة الإفريقية الجاهزة. وفقا لروح و نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، اعتمدت أجهزة الاتحاد المعنية، على مر السنين، عددا من الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان و الحكم الرشيد و الديموقراطية و إصلاح قطاع الأمن و حسن الجوار، و هي تشكل مجموعة من المعايير و المبادئ التي تضمن، في حال احترامها، الحد من مخاطر العنف في القارة و تعزز السلم حيثما أعيد إحلاله. تم كذلك عقد شركات مع أهم الأطراف الدولية منها المتعددة الأطراف و الثنائية مثل الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي.

4. يبدي الاتحاد الإفريقي، في الميدان، نشاطا بارزا في معالجة قضايا السلم و الأمن في القارة. فما من أزمة أو نزاع ينشب إلا و يتناوله الاتحاد الإفريقي مكرسا بذلك مبدئ عدم اللامبالاة الذي تقوم عليه منظومة السلم و الأمن الإفريقية. اتخذت مبادرات هامة فيما يتصل بمنع النزاعات و استعادة السلم و كذلك عمليات دعم السلم. في هذا الشأن كان للاتحاد الإفريقي مقاربة متجددة و جريئة من أجل تشجيع السلم بدلا من انتظار وجود السلم من أجل "الحفاظ عليه". كان لهذه المقاربة ثمنا باهضا في الأرواح غير أن أثارها الإيجابية في الميدان أكيدة كما يدل على ذلك بجلاء تطور الوضع في الصومال منذ نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومل (أميسوم).

5. مع التقدم المحرز في تسوية النزاعات في إفريقيا، أولى الاتحاد الإفريقي مزيدا من الاهتمام لإعادة الإعمار و التنمية بعد نهاية النزاع. شكل اعتماد اطار عمل في هذا المجال، في بانجول، في يونيو 2006، مرحلة أساسية. و أضاف إلى المشاريع ذات التأثير السريع في العديد من البلدان الإفريقية، و لتقديم دعم رمزي للبلدان المعنية، أطلقت مبادرة التضامن الإفريقية في يوليو 2012، و هدفها حشد دعم متعدد الأشكال على مستوى القارة لصالح الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات. و يتعين الأمر هنا في تكريس التضامن الإفريقي في سياق صيغ جديدة للتعاون و التقاسم.

تحديات لا زالت قائمة

6. رغم أن النتائج المسجلة تعد مصدر فخرا مشروعا، تظل القارة تواجه مشكل استمرار النزاعات و انعدام الأمن و عدم الاستقرار في مختلف الأقاليم مع الأثار الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية المترتبة عن ذلك. نشبت نزاعات جديدة في مالي و جمهورية إفريقيا الوسطى بينما لم تنجح إلى اليوم كل المحاولات الرامية إلى إيجاد تسوية للنزاع في الصحراء الغربية و الخلاف بين إثيوبيا و إريتريا و بين إريتريا و جيبوتي. من جانب أخر، يظل التقدم المسجل على صعيد تسوية النزاعات، هشا و معرضا للانتكاس في أي وقت سواء أكان ذلك في مالي و منطقة البحيرات الكبرى و الصومال و دارفور أو في العلاقات بين السودان و جنوب السودان. ان الوضع يقتضي متابعة دائمة و التزاما متواصلا. تظل إفريقيا في جدول أعمال مجلس الأمن و هي تحصي أكبر عدد من بعثات حفظ أو دعم السلم مقارنة بالقارات الأخرى.

7. بعد عقدين من اتخاذ القارة قرار حظر التغييرات غير الدستورية للحكومات، تظل إفريقيا تواجه هذه الآفة. تعكس الانقلابات و الاستيلاء غير الشرعي على السلطة في جمهورية إفريقيا الوسطى و غينيا بيساو و مدغشقر و مالي، الفاعلية المحدودة للترتيبات القائمة. و من الظواهر المتصلة بهذا الوضع تكرار التمردات المسلحة لدفع مطالب سياسية كما تعكس ذلك التطورات الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية و شمال مالي و جمهورية إفريقيا الوسطى. فهي أكبر تهديد للسلم و الأمن و الاستقرار في القارة و تتميز بتجاوزات خطيرة ترتكب ضدّ السكان المدنيين و منها أعمال النهب و الاغتصاب و الانتهاكات الخطيرة أخرى لحقوق الإنسان التي ارتكبت في جمهورية إفريقيا الوسطى حين دخل متمردو السيليكا في إلى العاصمة بانغي. فهي تقوض فكرة الكفاح غير العنيف و تكرس في الوقت ذاته في الأذهان فكرة مفادها أن الطريقة الوحيدة لإسماع الصوت هي من خلال حمل السلاح و تؤثر سلبا على التقدم المحرز منذ اطلاق عملية إضفاء الديموقراطية في مطلع التسعينات.

8. على الرغم من التقدم المسجل، لم يستكمل بعد تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية. فالعلاقات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات و إدارتها و تسويتها لم تصل بعد إلى مستوى الانسجام و التنسيق الذي نصّ عليه بروتوكول مجلس السلم و الأمن. تقوم منظومة السلم و الأمن الإفريقية على المسؤولية الأولى للاتحاد الإفريقي في ترقية السلم و الأمن في القارة. و تعرف الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية كفروع للاتحاد تسهل عمله و تساعده على ترقية مواقفه. و لن تكون أداة هامة، مثل القوة الإفريقية الجاهزة، فاعلة قبل 2015 بينما يقتضي الوضع في الميدان

استجابات فورية. ان عجز إفريقيا على التدخل في مالي في منتصف 2013، لمواجهة الهجوم الذي شنته المجموعات المسلحة و الإجرامية ضد مواقع الجيش المالي، يعكس الطريق الطويل الذي يتعين على إفريقيا شقه. فكانت عملية "سيرفال" الفرنسية العملية الوحيدة التي مكنت من تجنب الكارثة التي كانت تلوح في الأفق. و يعتقد العديد من الإفريقيين أن هذه العملية كان يمكن بل و يجب ان تقودها قوات إفريقية.

ضرورة الالتزام المتواصل

9. في هذا السياق، عرضت المفوضية على اجتماع وزراء الدفاع المعقود بأديس أبابا في 30 أبريل 2013، تقريرا أوصى، بصفة انتقالية، و في انتظار تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة و قدرتها للانتشار السريع، بإنشاء قدرة إفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. تهدف هذه القدرة إلى تمكين إفريقيا من قوة عسكرية ذات رد فعل سريع و قادرة على الاستجابة فورا لحلات الأزمات بناء على قرار سياسي. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بإنشاء قوة فاعلة وذات مصداقية يمكن نشرها بسرعة و قادرة على القيام بعمليات قصيرة المدى و ذات أهداف محدودة أو المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لإطلاق عمليات سلم على نطاق أكبر للاتحاد الإفريقي و/أو الأمم المتحدة. ستتكون القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات من قدراتها العسكرية و مضاعفات القوة و موارد من القارة. لذلك، سيتم تحديد وحدات تستجيب لمعايير التدريب و التقييم و التصديق التي يقتضيها انتشار فوري من بين وحدات الدول الأعضاء التي تعلن عن جاهزيتها. يخضع استعمال القوة إلى طرق صنع القرار على مستوى الاتحاد الإفريقي، ليس هناك ظرف أحسن من الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي لاتخاذ القرارات التي يفرضها الوضع.

10. من خلال الحالة الخاصة لمالي، المشار اليها أعلاه، يتبين ان طموح إفريقيا في امتلاك جهود السلام في القارة و ممارسة الريادة، التي من دونها لا يمكن إيجاد حلول دائمة، مهدد بعاملين. أما العامل الأول فيتصل بالمساهمة المالية غير الكافية للبلدان الإفريقية في مبادرات السلام للاتحاد و الآليات الإقليمية. لا شك أن إفريقيا ترحب بالمساعدة الخارجية لان السلم و الأمن الدوليين لا يمكن تجزئتهما غير أن هذه المساعدة لا يمكن أن تحلّ محل المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الأعضاء. يتصل العامل الثاني بحدود الشراكة القائمة مع الأمم المتحدة، خاصة فيما يتصل في المشاورات مع الاتحاد الإفريقي، قبل اتخاذ مجلس الأمم قرارات بخصوص مواضيع أساسية بالنسبة لإفريقيا. ثمة أمثلة عديدة، خلال

السنوات الأخيرة، تبرز هذا الوضع الذي يدعو إلى الأسف، حيث كانت القارة في موقف المتفرج عن مصيرها المحدد في أماكن أخرى و خدمة لأهداف لا تتفق دوما و شواغل إفريقيا.

11. اعتبارا لما سبق، يجب للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي أن يكون مناسبة لإعطاء دفع جديد لجهود السلام في القارة و إعطاء التوجيهات الضرورية للمرحلة القادمة. ان مجال العمل واسع و الأولويات واضحة. فالتعجيل باستكمال تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية و تعزيز ملكية القارة لجهود السلم و ريادتها، و تعزيز الالتزام في مجال منع النزاعات، من خلال تنفيذ الالتزامات العديدة التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجال الحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان و الديموقراطية و توطيد التضامن مع البلدان الإفريقية الخارجة من النزاعات، كلها أعمال تكتسي أهمية قصوى و يجب إنجازها على وجه السرعة بإرادة سياسية قوية و التزام صريح. بينما كان واجب الآباء المؤسسين يتمثل في رفع تحدي استكمال تحرير القارة، فان هدف الجيل الحالي من القادة الإفريقيين هو القضاء على آفة النزاعات و الاستجابة للمطالب الديموقراطية التي هي شرط أساسي لسلام دائم.

12. في هذا السياق، لا يسعنا إلا ان نذكر بالطابع الوجيه و الصائب للإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول و الحكومات خلال الدورة الخاصة المعقودة في طرابلس في 31 أغسطس 2009 و المكرسة لبحث تسوية النزاعات و الذي جاء في فقرتها التاسعة *"...نحن عازمون على وضع حد نهائي لآفة النزاعات و العنف في قارتنا، إدراكا منا لنقائصنا و أخطائنا و مشجعين بإرادة في حشد كل الوسائل و الموارد البشرية الضرورية و استغلال كل الفرص لترقية و دفع أهداف منع النزاعات و استعادة السلم و الحفاظ عليه و كذلك إعادة الإعمار بعد النزاعات. و بصفتنا قادة، لا يمكننا أن نوّرث عبء النزاعات للأجيال القادمة من الإفريقيين"*. ان هذه الفقرة تلخص بشكل جلي المهام التي يجب على القادة الإفريقيين النهوض بها.

ثالثا <u>التوقيع و التصديق على بروتوكول مجلس السلم و الأمن</u>

13. منذ دخول بروتوكول مجلس السلم و الأمن حيز التنفيذ في ديسمبر 2003، وقعت عليه 51 دولة عضو و وقعت و صادقت عليه 47 دولة. وقعت الدول الأعضاء التالية على البروتوكول و لم تصادق عليه بعد: جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديموقراطية، ليبيريا، السيشل و الصومال. لم توقع دولتان بعد على البروتوكول و هما الرأس الأخضر و جنوب السودان.

رابعا <u>عضوية مجلس السلم و الأمن و التناوب على الرئاسة</u>

14. نصّت على ذلك المادة 5(1) من بروتوكول مجلس السلم و الأمن على أن المجلس يتكون من خمس عشرة (15) عضوا متساوين في الحقوق و ينتخبون كما يلي: عشرة (10) أعضاء ينتخبون لولاية مدتها سنتان و خمسة أعضاء ينتخبون لولاية مدتها ثلاث سنوات. تتضمن قائمة أعضاء مجلس السلم و الأمن حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي الدول التالية: الجزائر، أنغولا، الكاميرون، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، ليسوتو، موزمبيق، نيجيريا، تانزانيا و أوغندا.

15. وفقا لمادة 23 من قواعد الإجراءات و التي تنص على التناوب الشهري على رئاسة المجلس وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول خلال الفترة قيد المراجعة، يتم التناوب على رئاسة مجلس السلم و الأمن كما يلي:

فبراير 2013 ليسوتو

مارس 2013 نيجيريا

أبريل 2013 تانزانيا

مارس 2013 أنغولا

خامسا <u>نشاطات مجلس السلم و الأمن</u>

16. قام مجلس السلم و الأمن، في اطار ولايته، خلال الفترة قيد المراجعة، بجهود متواصلة لمعالجة حالات النزاع في القارة بالتعاون الوثيق مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك أجهزة الاتحاد الإفريقي الأخرى و الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات و إدارتها و تسويتها و الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و شركاء الاتحاد الإفريقي الآخرين. في هذا الاطار عقد مجلس السم و الأمن واحد وعشرون (21) اجتماعا، خلال الفترة قيد المراجعة، بما في ذلك اجتماع على مستوى الوزاري بدار السلام، جمهورية تانزانيا المتحدة، في 22 أبريل 2013، لبحث الوضع في مدغشقر. عقد المجلس أيضا جلسات إحاطة خصّصت لأوضاع مختلفة في مجال السلم و الأمن و مواضيع أخرى ذات الصلة. ناقشت البلدان و الأطراف الأخرى المعنية المدعوة للاجتماعات، الأوضاع وفقا لأحكام بروتوكول مجلس السلم و الأمن و لممارسات المجلس.

(أ) <u>النشاطات المتصلة بحالات نزاع خاصة و حالات النزاع</u>

17. خلال الفترة قيد المراجعة، بحث مجلس السلم و الأمن حالات الأزمات و النزاعات التالية:

- أبيي (الاجتماع ال374 المعقود في 7 مايو 2013)؛
- جمهورية إفريقيا الوسطى (الاجتماع ال362 المعقود في 23 مارس 2013، الاجتماع 363 المعقود في 25 مارس 2013، و الاجتماع 366 المعقود في 16 أبريل 2013)
- دارفور (الاجتماع 371 المعقود في 25 أبريل 2013)؛
- جمهورية الكونغو الديموقراطية (الاجتماع ال356 المعقود في 27 فبراير 2013، و الاجتماع ال375 المعقود في 10 مايو 2013)؛
- غينيا بيساو (الاجتماع ال361 المعقود في 22 مارس 2013 و الاجتماع ال372 المعقود في 26 أبريل 2013)؛
- مالي (الاجتماع ال358 المعقود في 7 مارس 2013 و الاجتماع ال 371 المعقود في 25 أبريل 2013 و الاجتماع ال 376 المعقود في 16 مايو 2013)؛
- مدغشقر (الاجتماع ال355 المعقود في 13 فبراير 2013، و الاجتماع ال368 المعقود في 22 أبريل 2013 و الاجتماع ال 376 المعقود في 16 مايو 2013) ؛ و
- الصومال (الاجتماع ال356 المعقود في 27 فبراير 2013 و الاجتماع ال 375 المعقود في 10 مايو 2013).

18. في كلّ اجتماع اعتمد مجلس السلم و الأمن بيانات و بيانات صحفية ضمنها مواقفه إزاء المسائل المعروضة للبحث و حدد طريق المضي قدما. قامت المفوضية بتعميم هذه الوثائق على كلّ الدول الأعضاء و أصحاب المصلحة الآخرين، و اتخذت خطوات في اطار المتابعة حسبما يتطلبه الوضع.

(ب) <u>النشاطات المتعلقة ببحث مواضيع تتصل بالسلم و الأمن</u>

19. عقد مجلس السلم و الأمن اجتماعات ناقشت مواضيع تدخل في اطار ولايته و تندرج في اطار ترقية الهدف المتمثل في ترقية سلم مستدام في كل ربوع القارة. خلال الفترة قيد المراجعة، بحث مجلس السلم و الأمن المواضيع التالية:

- الانتخابات في القارة (الاجتماع ال355 المعقود في 13 فبراير 2013 و الاجتماع ال372 المعقود في 26 أبريل 2013)

- استعما كل أدوات الدبلوماسية الوقائية (الاجتماع ال360 المعقود في 22 مارس2013)

- النساء و الأطفال في النزاعات العنيفة في إفريقيا: مساهمة المرأة و دورها (الاجتماع ال342 المعقود في 26 مارس 2013) ؛ و

- تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية بما في ذلك قدرة الانتشار السريع للقوة الإفريقية الجاهزة (الاجتماع ال370 المعقود في 24 أبريل 2013)

(ج) <u>البعثتان الميدانيتان لمجلس السلم و الأمن</u>

20. خلال الفترة قيد المراجعة، قام مجلس السلم و الأمن ببعثتين ميدانيتين إلى دارفور في السودان من 17 إلى 19 مايو 2013. كان الهدف من بعثة دارفور تقييم الوضع في ذلك الإقليم و تنفيذ ولاية البعثة المختلطة للأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد) و أفق إحلال سلام و أمن و استقرار دائم في اطار الجهود الجارية لتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. التقى وفد مجلس السلم و الأمن مع السلطات السودانية في الخرطوم و في دارفور و قيادة اليوناميد و كذلك الأطراف المحلية. بعد ذلك بحث المجلس في اجتماعه ال371 المعقود في 25 أبريل 2013 تقرير بعثته الميدانية و اعتمد بيانا حول المسألة.

21. كان الهدف من بعثة مجلس السلم و الأمن الميدانية إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية الحصول على معلومات حديثة حول الوضع السائد هناك، لاسيما في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية و تقدير الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الإقليم و ترقية سلام و أمن دائمين في جمهورية الكونغو الديموقراطية و منطقة البحيرات الكبرى عامة و بالخصوص بعد التوقيع على الاتفاق الإطاري للسلم و الأمن و التعاون في جمهورية الكونغو الديموقراطية و الإقليم. استقبلت السلطات الكونغولية في كينشاسا و غوما وفد مجلس السلم و الأمن. و التقى الوفد مع قيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية و منظمات المجتمع المدني. يجري حاليا استكمال التقرير.

(د) خلوة مجلس السلم و الأمن حول منتهج عمله و نشاطات لجنة خبراء المجلس

22. عقد مجلس السلم و الأمن في 9 و 10 فبراير بجيبوتي خلوة لمراجعة مناهج عمله من أجل تحسين فعاليته في أدائه لولايته. كانت الخلوة متابعة لخلوة سابقة عقدت بياوندي، بالكاميرون في 15 و16 نوفمبر 2012 بحثت تنفيذ نتائج خلوة مجلس السلم و الأمن بدكار، السينغال، و التي عقدت في 5 و 6 يوليو 2007. و يجري تنفيذ مناهج العمل المتفق عليها.

23. يدعم مجلس السلم و الأمن في اطار أدائه لولايته لجنة من الخبراء تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء في مجلس السلم و الأمن. في 15 مايو 2013، اجتمعت لجنة الخبراء لاستعراض مشروع قواعد إجراءاته. ستعرض هذه الوثيقة على مجلس السلم و الأمن من أجل بحثها و الموافقة عليها.

(هـ) مشاركة مجلس السلم و الأمن في نشاطات الأجهزة الأخرى ذات الصلة بالسلم و الأمن

24. شارك سفير تانزانيا، بصفته رئيسا لمجلس السلم و الأمن لشهر أبريل 2013، في الخلوة الثانية لمجموعة حكماء الاتحاد الإفريقي المعقودة بأديس أبابا في 11 و 12 أبريل 2013 و ألقى كلمة خلال الجلسة الافتتاحية.

25. دعا رئيس البرلمان الإفريقي، سفير أنغولا، بصفته رئيسا لمجلس السلم و الأمن لشهر مايو، إلى التدخل أمام البرلمان في 8 مايو 2013. قدم رئيس المجلس عرضا للبرلمان حول النزاعات و الأزمات في إفريقيا.

سادسا نشاطات مجموعة الحكماء

26. تقوم مجموعة الحكماء بدعم جهود مجلس السلم و الأمن و رئيسة المفوضية في مجال منع النزاعات. خلال الفترة قيد المراجعة، عقدت المجموعة خلوتها الثانية مع الأجهزة المماثلة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، باديس أبابا في 11 و 12 أبريل 2013، بحضور اطراف أخرى وخبراء. توصلت الخلوة، التي جاءت متابعة لخلوة واغادوغو المعقودة في 4 و 5 يونيو 2012، إلى اعتماد اطار لتفعيل شبك الحكماء الإفريقيين و خطة عمل للفترة 2013–2017. تهدف شبكة الحكماء إلى تعزيز و تنسيق نشاطات الهياكل و الأطراف المعنية بجهود منع النزاعات و حفظ السلم في إفريقيا

في اطار موحّد من أجل تعظيم الأثار الإيجابية للتنسيق و التظافر على المستوى القاري اعتمادا على تفاعلات متكاملة .

27. في 13 أبريل 2013، عقدت مجموعة الحكماء في أديس أبابا اجتماعها ال13. بهذه المناسبة استعرضت المجموعة وضع السلم و الأمن في القارة؛ و قامت بتحديث برنامج نشاطاتها لسنة 2013 للتركيز على بعثات ما قبل الانتخابات و بعثات تقصي الحقائق؛ و استعرضت التقدم المحرز في استكمال تقريرها حول موضوع " النساء و الأطفال في النزاعات المسلحة". في 13 فبراير 2013، قام وفد عن مجموعة الحكماء ببعثة تقييم مشتركة ما قبل الانتخابات في كينيا مع لجنة شيوخ لسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، و قدمت إحاطة في يناير 2013 لمجلس السلم و الأمن حول توصلت اليه و توصياته.

سابعا وضع السلم و الأمن

28. تقدم الفقرات التالية لمحة حول الوضع السائد في الميدان و يغطي القضايا المتصلة بترقية السلم و الأمن و الاستقرار في القارة.

أولا الأوضاع في الميدان

أ) مدغشقر

29. تميزت الفترة قيد البحث في مدغشقر بمواصلة جهود تنفيذ خارطة الطريق، الموقع عليها في 17 سبتمبر 2011، للخروج من الأزمة في مدغشقر. تجدر الإشارة إلى بروز صعوبات جديدة قد تهدد التقدم المسجل إلى اليوم.

30. يتذكر المؤتمر ان تنفيذ خارطة الطريق شهدت تقدما ملحوظا، من خلال إنشاء أهم المؤسسات الانتقالية حتى و ان كانت الحركتين السياسيتين للرئيسين السابقين ألبيرت زافي و ديدي راتسيراكا، لا زالتا تقاطعان هذه المؤسسات لأسباب مختلفة. شهدت العملية الانتخابية أيضا تقدما، حيث أشارت اللجنة

الانتخابية الوطنية المستقلة الانتقالية و الأمم المتحدة أنهما جاهزتان فانيا و ماليا لتنظيم الانتخابات المقبلة المبرمجة في 24 يوليو 2013 بالنسبة للدور الأول من الانتخابات الرئاسية و 25 سبتمبر 2013 بالنسبة للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية بالتوازي مع الانتخابات التشريعية و 23 أكتوبر 2013 بالنسبة للانتخابات البلدية. و في اطار إجراءات بناء الثقة، عادت أربعة أقرباء للرئيس السابق رافالومانانا بما فيهم زوجته و ابنه و بنته، إلى انتاناناريفو.

31. لم تنفذ بعض أحكام خارطة الطريق، و بعضها نفذ جزئيا. تتصل هذه الأحكام بالطابع المحايد و الشامل و التوافقي للعملية الانتقالية و إجراءات بناء الثقة و تللك المتعلقة بالمصالحة الوطنية بما في ذلك احترام الحريات الأساسية و منح العفو و العودة غير المشروطة لكل المنفيين إلى البلاد و كذلك مرافقة المجتمع الدولي لتنفيذ خارطة الطريق. كما يثير الحوار بين مختلف الأطراف الملغاشية ، و الذي انطلق في 18 أبريل 2013، باجتماع أشرف عليه مجلس الكنائس المسيحية لمدغشقر و انتهى في 5 مايو، الكثير من الانشغالات. فحتى و ان كانت هذه العملية تتدرج في اطار خارطة الطريق، فان بعض توصيات الاجتماع و خاصة تلك المتصلة بعملية انتقالية جديدة تبعث على القلق لأنها تبتعد بشكل جلي عن الطريق المتبع حاليا في اطار عملية الخروج من الأزمة في مدغشقر.

32. في هذا السياق، أصدرت المحكمة الانتخابية الخاصة في 3 مايو 2013، قائمة المترشحين للانتخابات الرئاسية و التي ضمت الرئيس الانتقالي اندري راجولينا و زوجة الرئيس السابق مارك رافالومانانا و الرئيس السابق ديدي راتسيراكا. لا شك أن قرار السيد راجولينا الترشح للانتخابات الرئاسية يشكل تنصلا عن التزامه السابق المتخذ بعد قرار السيد رافالومانانا عدم الترشح للانتخابات الرئاسية كما يتناقض و توصية القمة غير العادية للجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي المعقودة بدار السلام في 7 و 8 ديسمبر 2012 و التي تضمنت عدم ترشح هاتين الشخصيتين للانتخابات الرئاسية المقبلة. ان هذا الوضع الجديد يزيد من تعقيد عملية الخروج من الأزمة و يهدد استقرار مدغشقر بشكل خطير.

33. في سياق البيان الذي اعتمده مجلس السلم و الأمن في دار السلام، في 22 أبريل 2013، و في أديس أبابا في 16 مايو 2013 و الإعلان الذي أصدرته ثلاثية الجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي في 10 مايو 2013، يمكن للمؤتمر أن يؤكد مجددا على موقف الاتحاد الإفريقي بخصوص عدم مشاركة الشخصيتين السياسيتين المشار اليهما أعلاه في الانتخابات الرئاسية و يطالب باحترام أحكام خارطة الطريق و يحذر كلّ من يزيدون بتصرفاتهم في تعقيد جهود الخروج من الأزمة.

ب) <u>جزر القمر</u>

34. شهدت الفترة قيد البحث الاحتفال بالذكرى الخامسة لعملية "إحلال الديموقراطية في جزر القمر" التي اطلقت في 28 مارس 2008 و مكّنت من استعادة سلطة الدولة على جزيرة انجوان. جرت الاحتفالات في جو تميز بتواصل تعزيز السلم و المصالحة الوطنية رغم التحديات التي لاتزال البلاد تواجهها.

35. من بين المبادرات التي قامت بها المفوضية دعما لجهود الجاري بذلها في جزر القمر، تجدر الإشارة إلى إيقاد بعثة مشتركة من 7 ال 12 فبراير 2013، بقيادة إفريقية، شارك فيها ممثلون عن البنك الدولي و أمانة الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للفرنكوفونية. جاءت هذه البعثة استجابة لرسالتين بعث بهما الرئيس القمري الدكتور إكليلو دهوانين إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي و الأمين العام للأمم المتحدة طالبا فيهما مساعدة في مجال التحقيق القضائي و الشرطي في اغتيال ضابط سام في الجيش القمري في مايو 2010. قدمت البعثة جملة من التوصيات حول الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها لتعزيز الاستقرار من خلال إصلاح قطاع الدفاع و الأمن و رفع تحدي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بعد التقييم الإيجابي لصندوق النقد الدولي في ديسمبر المنصرم، و انضمام جزر القمر إلى مبادرة البلدان الفقير المثقلة بالديون و التي تفتح للبلاد إمكانية مسح ديونها الخارجية و اللجوء إلى التمويل الخارجي، توجهت بعثة من صندوق النقد الدولي إلى موروني في 12 إلى 14 مارس 2013. جددت البعثة بمناسبة هذه الزيارة تهانيها إلى الحكومة القمرية على النتائج الإيجابية المحرزة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

36. في 20 أبريل 2013، أعلنت الحكومة القمرية عن اكتشاف مؤامرة دبرها مواطنون قمريون و رعايا أجانب. يبرز هذا التطور ضرورة متابعة متواصلة للوضع في جزر القمر سيما أن الارخبيل شهدت

بالماضي العديد من التغييرات غير الدستورية التي ارتكبت بدعم من مرتزقة أجانب. كما يلاحظ تزايد عدد الأشخاص اللذين يهلكون غرقا بينما يحاولون الالتحاق بجزيرة مايوت التي أصبحت مقاطعة فرنسية في مارس 2011، حيث وقعت مأساة جديدة في 18 مارس 2013، مع فقدان قارب تقليدي كان يقل حوالي أربعين شخصا في عرض جزيرة انجوان.

37. يمكن لمؤتمر الاتحاد أن يعرب عن ارتياحه للتطور الإيجابي عامة للوضع في جزر القمر و يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود المبذولة. يمكن للمؤتمر أيضا أن يدين محاولة زعزعة الاستقرار التي شهدتها جزر القمر كما يمكن له أن يؤكد على ضرورة تسوية مسألة جزيرة مايوت القمرية على أساس الشرعية الدولية.

ج) الصومال

38. منذ الدورة العادية الأخيرة لمؤتمر الاتحاد، ظل الوضع في الصومال في تحسن مستمر رغم بعض التحديات. على الصعيد السياسي، واصلت الحكومة الاتحادية الصومالية بقيادة الرئيس حسن شيخ محمود تنفيذ خطتها القائمة على ست ركائز. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الحكومة الاتحادية الصومالية خطة استقرار وطنية مع خارطة طريق لإنشاء إدارات محلية عبر البلاد و خاصة في تلك المدن التي استرجعتها قوات الأمن الوطنية الصومالية حديثا مدعومة في ذلك من الاميسوم. في هذا الصدد، زار رئيس الوزراء عبدي فرح مناطق قلقدود و بونتلاند و جوبا السفلى و شيبيلي الوسطى في اطار "جولات الاستماع الوطنية" .

39. رغم النجاح الذي عرفته «جولات الاستماع "التي قام بها رئيس الوزراء، تظل عملية إنشاء الإدارة المحلية في أرض جوبا صعبة. بدأت عملية إنشاء ولاية أرض جوبا التي تشمل غيدو ز جوبا الوسطى و جوبا السفلى في نيروبي في أواخر يونيو 2012 في اطار خطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) لتحقيق الاستقرار و المعتمد بادسي أبابا في يناير 2012. غير أنه بعد انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود أعلنت الحكومة الصومالية الاتحادية أن عملية إنشاء الإدارات المحلية يجب أن تقودها الحكومة و أن تتوسع لتكون أكثر شمولية.

40. في 28 فبراير 2013، اجتمع أكثر من 500 مندوب بكسمايو، منطقة جوبا السفلى، لمناقشة طرق تشكيل ولاية أرض جوبا. في 26 مارس 2013، سافر رئيس الوزراء الصومالي، عبدي فرح شيردن

إلى كسمايو و أطلع الزعماء السياسيين و العشائريين و الدينيين بأن مؤتمر ولاية أرض جوبا كان غير دستوري و من طرف واحد. أوصى رئيس الوزراء بحلّ المؤتمر و تسليم مطار و ميناء كسمايو إلى الحكومة الصومالية الاتحادية و إدماج كل الميليشيات في قوات الأمن الوطنية الصومالية. كما أكدت الحكومة على ضرورة استعادة كل المناطق الواقعة تحت سيطرة الشباب قبل تشكيل الولاية، علما ان الحكومة ستقوم بعد ذلك بتعيين ولاة جوبا الوسطى و السفلى و غيدو. غير أن المندوبين المجتمعين في مؤتمر ولاية أرض جوبا واصلوا اجتماعهم مؤكدين على شرعية المؤتمر بموجب الدستور الصومالي المؤقت. أكد رؤساء دول و حكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) في قمتهم غير العادية المعقودة باديس أبابا، في 3 ماي 2013، على أن كلّ العمليات الجارية لإنشاء إدارات إقليمية يجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ لاسيما منها قيادة الحكومة الاتحادية الصومالية و الشمولية و احترام الدستور الصومالي. في 15 مايو 2013، انتخب المندوبون في مؤتمر ولاية أرض الصومال، زعيم ميليشيا راس كمبوني شيخ أحمد محمد إسلام مدوب، رئيسا لأرض جوبا. بعد ذلك بقليل، أعلنت مجموعة منفصلة من الشيوخ في اطار عملية أخرى، وزير الدفاع الصومالي السابق العقيد باري آدم شير هيرال، رئيسا. ثمة مخاوف من نشوب اشتباكات بين مناصري الطرفين ما لم يتم التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة. ان هذه الاختلافات تبرز الحاجة لمزيد من المشاورات حول هيكلة إدارة الصومال لتحقيق التوازن بين المستوى المركزي/الاتحادي و المستويات الولائي و الإقليمية و المحلي.

41. على العموم ظل الوضع الأمني في الصومال في تحسن، رغم أن الشباب لازالوا قادرين على شنّ هجمات ضد الحكومة الاتحادية الصومالية و المدنيين و الاميسوم. يجب ان تتواصل الجهود المتظافرة لتفكيك المجموعات المتطرفة و الحاق الهزيمة بها. منذ يناير الماضي، واصلت قوات الاميسوم تعزيز سيطرتها على المناطق المسترجعة. لم يسجل أي تقدم هام لاسترجاع مزيد من الأقاليم التي يسيطر عليها الشباب، و يعود ذلك أساسا إلى القيود العملية و نقص الموارد و لا سيما مضاعفات القوة و دعائم القوة. شكل الاجتماع العادي السادس للجنة تنسيق العمليات العسكرية الذي عقد باديس أبابا في 10 أبريل 2013، فرصة لاستعراض الوضع في الميدان خاصة على ضوء انسحاب القوات الإثيوبية من بعض المناطق كنا نصّ على ذلك المفهوم الاستراتيجي للاميسوم و الخاص بالعمليات المستقبلية في الصومال في يناير 2012. اتفق الاجتماع على جملة من الخطوات لمعالجة هذا الوضع.

42. يتذكر المجلس أنه المفهوم الاستراتيجي للاميسوم أكد على ضرورة توفير دعم ملائم لقوات الأمن الوطنية الصومالية من أجل تسهيل حشد القوات الضرورية لتحرير الصومال. اذا لم يوفر الدعم المناسب لقوات الأمن الصومالية و الاميسوم و الوحدات الإثيوبية فقد تنتكس المكاسب التي تحقق بفضل جهود مضنية. ان الاميسوم بحاجة إلى العمل بشكل منسق مع جيش وطني مدرب و مجهز بشكل جيد و يتمتع بمعرفة جيدة للظروف العسكرية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية. و على ووجه الخصوص، فان قوات الأمن الوطنية الصومالية و على غرار الاميسوم بحاجة ماسة إلى لوجستيات قاعدية مثل الوقود و الحصص الغذائية و الإجلاء الطبي. يجب على المجتمع الدولي الإدراك بان الاميسوم لا يمكن لها تحرير الصومال .

43. خلال الفترة قيد المراجعة، واصل المجتمع الدولي التزامه في الصومال. في 6 مارس 2013، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 093(2013) حيث مددت ولاية الاميسوم إلى غاية 28 فبراير 2014 و كذلك حزمة دعم الأمم المتحدة للبعثة. اذ رحّب مجلس الأمن بمراجعة مجلس الأمم المتحدة لوجودها و التزامها في الصومال، وافق على أن يتم استخلاف المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال ببعثة سياسية خاصة موسعة جديدة في أقرب الآجال. في 2 مايو 2013، اعتمد مجلس الأمن القرار 2102(2013) الذي أنشئ بموجبه بعثة مساعدة الأمم المتحدة في الصومال لفترة أولى مدتها 12 شهرا. على اثر ذلك عيّن السيد نيكولاس كاي من المملكة المتحدة، ممثلا خاصا للأمين العام و رئيسا لبعثة مساعدة الأمم المتحدة في الصومال. بذلك انتهت مهمة الدكتور أوغستين ماهيغا من جمهورية تانزانيا الذي قاد جهود الأمم المتحدة بفاعلية في الصومال و في ظروف صعبة. تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أشار في قرار 2093(2013) إلى اتفاقه مع الأمين العام في أن الظروف في الصومال لم تكن ملائمة بعد لنشر عملية لحفظ السلم للأمم المتحدة.

44. في 7 مايو 2013، اشتركت المملكة المتحدة و الصومال بلندن في رئاسة المؤتمر الثاني حول الصومال، شارك فيه 54 صديقا و شريكا للصومال بما في ذلك رئيس الاتحاد، رئيس الوزراء هايلي ماريام ديسالين من إثيوبيا و بعض رؤساء الدول من الإقليم و مفوضية الاتحاد الإفريقي الأمانة التنفيذية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد). اتفق المؤتمر على ان الصومال حقق تقدما ملحوظا و أن البلاد يتطلب التزاما مستديما من الشركاء الدوليين و حثّ على مواصلة الدعم الموجه لتحقيق النتائج. في هذا الصدد، أكد شركاء الصومال من جديد عزمهم دعم الصومال على المدى الطويل في كلّ

القطاعات بما في ذلك بناء المؤسسات. استعرض مجلس السلم و الأمن نتائج مؤتمر لندن وبحث قضايا أخرى ذات الصلة في اجتماع عقد في 10 مايو 2013.

45. يمكن للمؤتمر ان يرحب بالتطورات الأخيرة في الصومال و خاصة التقدم السياسي و الجهود المبذولة لتسوية المسائل الدستورية العالقة. كما يمكن للمؤتمر ان يرحب بمبادرات الحكومة الاتحادية الصومالية بالاتصال بالسلطات الإقليمية لدفع المصالحة و الوحدة الوطنية و كذلك جهود إعادة بناء القوات المسلحة و إدماج الميليشيات. أخذا بعين الاعتبار أن الصوماليين و لاسيما قادتهم السياسيين و العشائريين و الدينيين يتولون المسؤولية الأساسية لتعزيز السلم و الأمن في بلادهم يمكن للمؤتمر أن يحث القادة السياسيين و كل أصحاب المصلحة، خدمة لمصالح الصومال، على مواصلة أبداء قيادة تتميز بنكران الذات و عزم و وحدة الغاية لأنه دون ذلك لن يمكن لأي مساعدة خارجية أن تدعم المكاسب المحرزة في الصومال. يمكن كذلك للمؤتمر ان يؤكد من جديد تقديره العميق للاميسوم و البلدان المساهمة بالقوات و بالشرطة، على جهودها المتواصلة لتحقيق السلم و الأمن و الاستقرار في الصومال. أخيرا يمكن للمؤتمر ان يوجه نداء للمجتمع الدولي و خاصة الأمم المتحدة من أجل توفير مزيد من الدعم للاميسوم لاسيما فيما يتصل بمضاعفات و دعائم القوة لتمكين البعثة من تعزيز التقدم المحرز في الميدان و توسيع رقعة الأقاليم التي تسيطر عليها السلطات الصومالية.

د) **<u>كينيا</u>**

46. خلال الفترة قيد المراجعة، تابعت المفوضية، عن كثب، الوضع في كينيا. قبل انتخابات مارس 2013 العمل و إثناءها. بذلك كانت المفوضية تريد المساهمة في الجهود الرامية إلى منع تكرار الأزمة التي نشبت في كينيا بعد الانتخابات الرئاسية و التشريعية التي جرت في ديسمبر 2013. كانت المفوضية أيضا ترمي إلى مساعدة كينيا على دعم العملية الانتخابية.

47. يتذكر المؤتمر انه مع نشوب أعمال العنف بعد انتخابات ديسمبر 2007 و التي انعكست على الانسجام الاجتماعي للبلاد و هددت استقراره على المدى الطويل، سافر رئيس الاتحاد آنذاك، الرئيس جون كوفور من غانا، إلى نيروبي و التقى بالطرفين الذين وافقا على وساطة يقودها الاتحاد الإفريقي برئاسة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة. أدت جهود الاتحاد الإفريقي التي شارك فيها الرئيس جاكايا كيكويتي، إلى اتفاق للمصالحة الوطنية، تضمن تشكيل حكومة تحالف يرأسها موي كيباكي

و يتولى فيها رايلا أودينغا رئاسة الوزارة. استخلاصا للدروس من هذا الحدث المؤسف، أكدت أجهزة صنع القرار في الاتحاد الإفريقي على ضرورة تفكير معمق في العنف و النزاعات الناتجة عن الانتخابات. تولت مجموعة الحكماء هذه المهمة و أعدت تقريرا في الموضوع تضمن مجموعة من التوصيات عرضت و اعتمدت في اجتماع مؤتمر الاتحاد المعقود في دورة غير عادية بسرت ، ليبيا، في يناير 2009.

48. خلال انتخابات 2013 العامة، اتخذ الاتحاد الإفريقي مجموعة من الإجراءات الوقائية. شملت هذه الإجراءات نشر بعثة لتقييم الوضع قبل الانتخابات مشتركة بين الاتحاد الإفريقي و السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ترأستها مجموعة حكماء الاتحاد الإفريقي؛ و لأول مرة إيقاد المفوضية لبعثة مراقبة ميدانية طويلة المدى تلتها بعثة مراقبة قصيرة المدى ترأسها الرئيس السابق جواكيم شيسانو و مفوضة الشؤون السياسية. عشية الانتخابات، توجهت رئيسة المفوضية إلى كينيا لتبليغ رسالة تضامن من إفريقيا إلى شعب كينيا و التأكد على ضرورة إجراء انتخابات ذات مصداقية و آمنة و تجنب تكرار أعمال العنف التي ميزت انتخابات 2007. جرت الانتخابات في جو هادئ و شفاف بشهادة كل بعثات المراقبة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الإفريقي. رفض رئيس الوزراء رايلا أودينغا، الذي حل في المرتبة الثانية بعد أوهورو كينياتا، النتائج التي أعلن عليها رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في المحكمة العليا. بعد صدور قرار المحكمة الذي أكد فوز منافسه في الدور الأول اعترف أودينغا بهزيمته.

49. خلال الحملة، من المشاكل الصعبة التي عبرت بشأنها بعض الحكومات الأجنبية عن مخاوفها، الاتهام الذي وجهته المحكمة الجنائية الدولية لمرشح تحالف اليوبيل للانتخابات الرئاسية، أوهورو كينياتا و مرافقه ويليام روتو، لارتكاب جرائم ضد الإنسانية مزعومة . بعد انتخابات ديسمبر 2007، رفض كلاهما الاتهامات و التزما بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتبرئة ذمتهما. غير أنه و على حالات أخرى في القارة، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ان تعقّد المسار الطويل للمصالحة الوطنية الذي يجب على كينيا الشروع فيه، لدعم السلم و الأمن و الاستقرار في البلاد، و إيجاد ظروف ملائمة لتطوير بلادهم و تدعيم مؤسساته الديموقراطية. أكد الاتحاد الإفريقي، الملتزم بمكافحة الافلاة من العقاب، مرارا على ضرورة مواصلة تحقيق العدالة من خلال القضاء و ضرورة مواصلة المصالحة و تدعيمها. في هذا الاطار، يمكن للمؤتمر أن يقدم توجيهات حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها للاتحاد الإفريقي معالجة هذه المسألة بهدف مساعدة شعب كينيا على تحقيق أهدافه إلى السلم و العدالة و الديموقراطية و التنمية.

هـ) العملية السلمية بين إرتريا و إثيوبيا

50. عبر المؤتمر، في قراره المتصل بالتقرير الخاص بنشاطات مجلس السلم و الأمن و وضع السلم و الأمن في إفريقيا، و المعتمد في دورته العادية الأخيرة، عن انشغاله لاستمرار حالة الانسداد في العملية السلمية بين إرتريا و إثيوبيا و أكد من جديد على النداء الذي وجهه الاتحاد الإفريقي من أجل تكثيف جهود القارة لمساعدة البلدين على التغلب على الصعوبات الحالية و تطبيع علاقاتهما و وضع أسس سلام و أمن مستدام في إفريقيا. خلال الفترة قيد المراجعة لم يحرز أي تقدم في العملية السلمية بين إرتريا وإثيوبيا. يشكل هذا الموضوع جزءا من المشاورات المنتظمة بين مفوضية الاتحاد الإفريقي و الشركاء الدوليين كالأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي

51. في هذا السياق، يمكن للمؤتمر أن يؤكد، مرة أخرى، على ضرورة بذل مزيد من الجهود لمساعدة البلدين على التغلب على الصعوبات الماثلة في وجه العملية السلمية و تطبيع علاقاتهما و وضع أسس سلام دائم في الإقليم. في هذا الصدد، يمكن للمؤتمر أن يطلب من مجلس السلم و الأمن ان يجعل هذه المسألة قيد نظره و استعراضها بشكل منتظم.

و) العلاقات بين جيبوتي و إرتريا

52. أكد المؤتمر في قراره المتصل بالتقرير الخاص بنشاطات مجلس السلم و الأمن و وضع السلم والأمن في إفريقيا، و المعتمد في دورته العادية الأخيرة، على ضرورة التنفيذ الفعلي و الكامل لاتفاق 6 يونيو 2010 بين جيبوتي و إرتريا. طلب كذلك من مجلس السلم و الأمن متابعة المسألة و رفع تقارير بشأنها.

53. خلال الفترة قيد المراجعة، لم تتلقى المفوضية أي تحديث من جيبوتي وإرتريا حول تطور علاقاتهما و تنفيذ الاتفاق الذي وقع عليه الطرفان. استعرضت مفوضية الاتحاد الإفريقي و أمانة الأمم المتحدة الوضع و هما يفكران في التفاعل مع حكومة قطر حول أفضل السبل لدفع جهود الوساطة القطرية. ينوي مجلس السلم و الأمن استعراض المسألة في الوقت المناسب. في غضون ذلك، يمكن للمؤتمر أن يجدد نداء الاتحاد الإفريقي من أجل تنفيذ كامل لاتفاق 6 يونيو و معالجة المسائل العالقة و تعزيز تطبيع العلاقات بين البلدين.

ز) **القرن الإفريقي–المقاربة الإقليمية**

54. كما تمت الإشارة اليه في يناير الماضي، أكد مؤتمر الاتحاد، خلال السنوات الأخيرة، على ضرورة تطوير مقاربة إقليمية لتحديات السلم و الأمن في القرن الإفريقي. لذلك شجع المؤتمر المفوضية بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) و الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة و الأطراف الأخرى، على اطلاق مشاورات تفضي إلى مسعى إقليمي من أجل السلم و الأمن و التعاون و التنمية في القرن الإفريقي. خلال الفترة قيد المراجعة، واصلت المفوضية التفكير في أفضل السبل الكفيلة بإطلاق المشاورات المقترحة. تعكف المفوضية على إعداد تقرير حول المسألة يعرض على مجلس السلم و الأمن، تنفيذا لقرار المؤتمر.

ح) **السودان (دارفور)**

55. شهدت الفترة قيد المراجعة بعض التقدم في السعي نحو إيجاد تسوية سلمية للازمة في دارفور. أفضت المفاوضات بين الحكومة السودانية و حركة العدل و المساواة–السودان إلى التوقيع على اتفاق سلام في اطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور حيث أصبحت هذه الأخيرة الطرف الثالث الموقع على هذه الوثيقة. غير أنه في 12 مايو 2013 تعرض موكب لحركة العدل و المساواة–السودان كان يتنقل من التشاد إلى دارفور إلى كمين في المنطقة الحدودية. قتل خلال الاعتداء رئيس الحركة القائد محمد بشار و نائبه و أعضاء آخرين. كان هذا الاعتداء، الذي نسب إلى حركة العدل و المساواة الأساسية، ضربة للعملية السلمية في دارفور.

56. عقد بالدوحة يومي 7 و 8 أبريل 2013 مؤتمر للمانحين شهد مشاركة كبيرة و مكّن من جمع 3.6 بليون دولار أمريكي كتعهدات و منح من مختلف الدول و المنظمات لإعادة إعمار و تنمية دارفور. قبل ذلك و تنفيذا لأحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، تم تنصيب المجلس التشريعي لسلطة دارفور الإقليمية في 16 يناير 2013 بنيالا، جنوب دارفور. خلال حفل التنصيب أعلنت حكومة السودان عن تخصيص 800 مليون جنيه سوداني تحوّل إلى صندوق إعادة إعمار و تنمية دارفور و ذلك كجزء من 200 مليون دولار كانت قد التزمت بدفعها إلى الصندوق في يوليو 2011. يناقش المجلس الوطني السوداني قانون إنشاء صندوق إعادة إعمار و تنمية دارفور. في فبراير 2013، قدمت وزارة المالية خطاب اعتماد لسلطة دارفور الإقليمية بقيمة 800 مليون جنيه سوداني (165 مليون دولار أمريكي).

57. في اطار عملية الحوار و المشاورات الداخلية في دارفور، واصلت سلطة دارفور الإقليمية بمساعدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) و شركاء أخرين، في الاتصال بالمجتمع المدني و النازحين داخليا من أجل إضفاء أكبر قدر ممكن من الشمولية على العملية. نظمت سلطة دارفور الإقليمية في 25 و 26 مارس 2013 بنيالا مؤتمرا للنازحين و اللاجئين شهد مشاركة الأقاليم الخمسة لدارفور و البلدان المجاورة لتساهم في تقرير بعثة التقييم المشتركة لدارفور و ذلك قبل عقد مؤتمر المانحين في الدوحة. تم إعداد استراتيجية للحوار و المشاورات الداخلية في دارفور من أجل التنفيذ الكامل للعملية. إضافة إلى ذلك و وفقا لأحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، واصل المدعي العام لدارفور تحقيقه في حالات الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان من أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

58. خلال الفترة قيد المراجعة، ظل الوضع الأمني في دارفور يشكل مصدر قلق. تزايدت الاشتباكات بين الحركات المسلحة و القوات المسلحة السودانية ما ترتب عنه زيادة في عدد السكان النازحين. تسببت النزاعات حول الموارد و بين العشائر في الفترة ما بين يناير و فبراير 2013 في هلاك و نزوح العديد من الأشخاص. رغم هذه التحديات، واصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) النهوض بولايتها. تولى الممثل الخاص المشترك للاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة الدكتور محمد ابن شامباس، من غانا، مهامه في مطلع أبريل 2013 و عقد منذ ذلك الحين عددا من المشاورات مع الأطراف السودانية المعنية و كذلك مع قيادة مفوضية الاتحاد الإفريقي. تجدر الإشارة كذلك إلى المهمة الميدانية التي قام بها مجلس السلم و الأمن إلى دارفور من 17 إلى 19 مارس 2013.

59. يمكن للمؤتمر أن يسجل بارتياح التقدم المحرز في عملية إحلال السلام دارفور و كذلك نجاح مؤتمر المانحين المعقود بالدوحة. يمكن للمؤتمر أيضا أن يعبر عن دعمه للمبعوث الخاص المشترك و كذلك لفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي على الجهود التي يبذلها لترقية السلم و الأمن و الاستقرار في السودان. في الوقت ذاته، يمكن للمؤتمر أن يعبر عن انشغاله للاشتباكات الأخيرة التي وقعت في بعض الأجزاء من دارفور و تحث الحركات المسلحة التي لم تنضم إلى العملية السلمية بعد إلى الانخراط فيها على وجه السرعة.

ط) تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الإفريقي بشأن السودان و جنوب السودان

60. يتذكر المجلس أنه في 27 سبتمبر 2012، و بعد أشهر من المفاوضات المكثفة، وقع السودان و جنوب السودان على اتفاق تعاون و ثمانية اتفاقات إضافية تشمل التعاون في مجالات محددة. غير ان تنفيذ تلك الاتفاقات واجه عراقيل بسبب اختلاف الطرفين على عناصر محددة في الاتفاق الخاص بالترتيبات الأمنية. خلال الفترة التي يشملها التقرير شهد الوضع بين السودان و جنوب السودان تطورا هاما.

61. في 7 مارس 2013، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي اجتماعا غير عادي للآلية السياسية و الأمنية المشتركة بأديس أبابا، افضى إلى التوقيع في 8 مارس 2013 على طرق تنفيذ الترتيبات الأمنية. تمثلت طرق التنفيذ في خطة مفصّلة و جدول زمني لتنفيذ كل عناصر الاتفاق الخاص بالترتيبات الأمنية. تلزم طرق التنفيذ البلدين بمجموعة من الخطوات تبدأ في 10 مارس 2013 بما في ذلك السحب غير المشروط لكل القوات إلى جانبها من المنطقة الحدودية الآمنة و المنزوعة السلاح و نشر الآلية المشتركة لرصد الحدود و التحقق منها مع توفير قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للدعم اللوجستي و قوة الحماية. التزمت الحكومتان بتنفيذ هذه الخطوات بشكل منسق و دون شروط مسبقة. من أجل تمكين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من النهوض بواجباتها كاملة، يتعين رفع عدد عناصرها إلى 1126، و قد قدم طلب بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة للسماح بزيادة عدد القوة. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، لم يكن مجلس الأمن قد اعتمد القرارات الضرورية لزيادة عدد القوة.

62. عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى بعد ذلك اجتماعين للآلية السياسية و الأمنية المشتركة تمّ خلالهما تقييم التقدم المحرز في تنفيذ كل الخطوات المتفق عليها. أكدت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن البلدين سحبا قواتهما كما اتفق عليه و أعاد انتشار قواتهما خارج المنطقة الحدودية الآمنة و المنزوعة السلاح. في الحالات التي اختلف فيها الطرفين لم يتسنى لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التأكد ميدانيا من صحة ادعاءات كل طرف لأن القوة الإضافية التي طلبت لتعزيزها لم يأذن بها مجلس الأمن بعد.

63. في 10 مارس 2013، دعا فريق التنفيذ الرفيع المستوى فريقي التفاوض الرئيسيين إلى بحث مصفوفة التنفيذ للاتفاقات الموقعة في سبتمبر الماضي. في 12 مارس تمّ اعتماد مصفوفة تنفيذ الاتفاقات بين جمهورية السودان و جمهورية جنوب السودان. أكدت هذه المصفوفة على تاريخ 10 مارس 2013 كيوم بداية التنفيذ كل الاتفاقات. بعد التوقيع على المصفوفة، أعطت الحكومتان توجيهات فورية لشركات النفط لاستئناف الإنتاج. في 11 أبريل 2013، بدأ مجددا ضخ النفط من جنوب السودان عبر أنبوب يعبر السودان باتجاه بور سودان.

64. أدى التوقيع على مصفوفة التنفيذ إلى تطور ملحوظ في العلاقات بين الدولتين. في 12 أبريل 2013، قام الرئيس عمر حسن البشير بأول زيارة رسمية إلى جنوب السودان منذ حصول الفتية عن استقلالها في يوليو 2011. خصّ الرئيس سالفا كير ميارديت و مسؤولون سامون في حكومة جنوب السودان الرئيس البشير و الوفد المرافق له باستقبال حار. أكد الرئيسان من جديد على التزامهما بالتنفيذ الكامل لاتفاقات 27 سبتمبر 2012 و أعطيا توجيهات إلى كل الآليات و اللجان المشتركة للتعجيل بجهودها. كما اتفقا على إنشاء لجنة وزارية مشتركة عليا يترأسها نائبا رئيسي البلدين من أجل تسهيل الإسراع في اتخاذ القرارات المتصلة بتوطيد العلاقات بين البلدين.

65. تظل ثلاث مسائل عالقة في تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الإفريقي و يتعلق الأمر بمسألة أبيي و المناطق الحدودية المتنازع عليها و المطالب بها و النزاع في المنطقتين من السودان. فيما يتصل بأبيي، وصل الطرفان إلى طريق مسدود في تنفيذ الاتفاق الخاص بالترتيبات المؤقتة لإدارة و أمن منطقة أبيي. بخصوص النقطة الأولى لم يتفق الطرفان بعد على تقاسم المقاعد في مجلس منطقة أبيي و كذلك تشكيلة و حجم جهاز شرطة أبيي. و قد أدت حالة الانسداد إلى فراغ في إدارة أبيي بينما يظل الوضع الأمني مصدر انشغال خاص. عاد سكان عشيرة نقوك دنكا الذين نزحوا نتيجة للاقتتال الذي احتدم في 2011 إلى المنطقة بوتيرة متسارعة فيما يتواصل الترحال الفصلي لرعاة الميسيرية عبر أبيي في طريق العودة من جنوب السودان إلى السودان بوتيرة جيدة. في غياب الإدارة و جهاز الشرطة يبقى خطر تفاقم خلاف محلي إلى نزاع على الحدود وارد.

66. أدت حالة الانسداد إلى فراغ في إدارة أبيي. فيما ظلّ الوضع في أبيي يشكل مصدر قلق، شرع سكان النقوك دينكا الذين نزحوا نتيجة الاقتتال في 2011 في العودة إلى المنطقة بوتيرة متسارعة، في الوقت ذاته، حلّ موسم هجرة رعاة المسيرية عبر أبيي في طريقهم من السودان إلى جنوب السودان. في

أبريل 2013، تزايدت حالات سرقة المواشي ما أدى إلى اشتباكات بين العشائر. عقد اجتماع غير عادي، للجنة المراقبة المشتركة لآبيي في 2 و 3 مايو 2013، اتفق خلاله على عدد من الإجراءات الرامية إلى منع تصعيد الوضع. على هذه الخلفية، رافقت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وفدا من النقوك دينكا يقوده زعيم عشيرة النقوك دينكا كول دنق ماجوك، في زيارة إلى شمال أبيي، في 4 ماي 2013. حاصرت مجموعة مسلحة الموكب، في الطريق. على أثر ذلك تمّ اطلاق النار و قتل الزعيم العشائري و جندي في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، كان الوضع لازال متوترا جدا و كان الطرفان يعملان على منع تصعيد الوضع و الحاق الضرر بالتقدم المحرز في العلاقات بين السودان و جنوب السودان.

67. يتذكر المؤتمر أنه في أغسطس 2012، اتفق الطرفان على تعيين فريق من الخبراء أوكلت لهم مهمة تقديم رأي خبير و غير ملزم حول الوضع النهائي للمناطق الحدودية المتنازع عليها. خلال الفترة قيد المراجعة، اتصل فريق التنفيذ بالطرفين في عاصمتيهما و تلقى عروضا شفوية. بينما كان هذا التقرير قيد الإنجاز كان فريق التنفيذ ينتظر تلقيه العروض المكتوبة للطرفين لتمكينه من إنهاء تقريره. خلال قمة يناير، وافق الرئيسان على مراجعة مسألة المناطق الحدودية المطالب بها بعد تسوية المناطق المتنازع عنها.

68. فيما يتصل بالوضع في "المنطقتين" و بعد استكمال طرق تنفيذ الترتيبات الأمنية، تحت إشراف فريق التنفيذ الرفيع المستوى التقت حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال باديس أبابا من 24 إلى 26 أبريل 2013. وافق الطرفان على تأجل المفاوضات للتشاور مع مسؤوليهما و استئناف المحادثات في مايو 2013. بعد تأجيل المفاوضات مباشرة شنت الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال و المليشيات المتحالفة معها من الجبهة الثورية السودانية هجوما على أم روابا في شمال كردفان و هي المنطقة التي ظلت إلى اليوم في مأمن من الاقتتال. و يظل الوضع الإنساني مصدر انشغال عميق.

69. يمكن لمؤتمر الاتحاد أن يشيد بالسودان و جنوب السودان على التقدم المحرز و يحثهما على الإسراع في جهودهما من أجل تسوية المسائل العالقة. يتعين على الطرفين على وجه الخصوص التعجيل بإنشاء مؤسسات أبيي و كذلك عملية تسوية الوضع النهائي لأبيي نظرا لهشاشة الوضع في هذه المنطقة. يمكن كذلك للمؤتمر أن يدين بشدّة مقتل زعيم عشيرة النقوك دينكا و يطاب على غرار ما طلبه مجلس

السلم و الأمن في اجتماعه المعقود في 7 مايو 2013 بالإسراع في إجراء تحقيق ذات مصداقية لمحاكمة السؤولين عن هذا العمل الشنيع. في الوقت ذاته، يمكن للمؤتمر أن يوجه نداء إلى السودان و جنوب السودان اتخاذ كلّ الخطوات الضرورية من أجل تفادي تصعيد الوضع و خروجه عن نطاق السيطرة و أن تكون منطقة أبيي "منطقة خالية من الأسلحة". كما يمكن للمؤتمر أن يدين الهجوم الذي وقع في كردفان و يوجه نداء لحكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال لمواصلة المفاوضات و التعاون مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي من أجل تسهيل تسوية النزاع في المنطقتين و أن يسهل الطرفين، في غضون ذلك، وصول المساعدات الإنسانية. أخيرا يمكن للمؤتمر أن يؤكد من جديد تقدير الاتحاد الإفريقي الكبير و دعمه للجهود المضنية التي يبذلها أعضاء فريق التنفيذ الرفيع المستوى و الفريق المساعد له.

ي) <u>جمهورية الكونغو الديمقراطية و منطقة البحيرات الكبرى</u>

70. تميزت المرحلة قيد البحث بتطور ملحوظ في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، المتضررة من جراء نشاطات العديد من المجموعات المسلحة و منها مجموعة م23، فيما تواصلت جهود الإقليم و المجتمع الدولي من أجل وضع أسس سلام دائم في الإقليم. من بين أهم التطورات التي شهدتها هذه المرحلة، التوقيع بمقر الاتحاد الإفريقي باديس أبابا في 24 فبراير 2013، على الاتفاق الإطاري للسلم و الأمن و التعاون في جمهورية الكونغو الديموقراطية و الإقليم. وقعت على الاتفاق البلدان ال11 الأعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى و الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي و الأمين العام للأمم المتحدة و رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي و الرئيسان الحاليان للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى و الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بصفتهم شهودا و ضامنين لتنفيذ القرار. تضمن الاتفاق مجموعة من الالتزامات وافقت عليها جمهورية الكونغو الديموقراطية و بلدان الإقليم و المجتمع الدولي. في سياق التوقيع على الاتفاق، عين الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة ماري روبنسن مبعوثة خاصة له في منطقة البحيرات العظمى. قامت السيدة روبنسن من 28 أبريل إلى 5 مايو 2013، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية و روندا و أوغندا و بوروندي و جنوب إفريقيا. كما أجرت محادثات مع رئيسة المفوضية و ممثلها الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، السفير بوبكر قاسو ديارا. من المزمع عقد الاجتماع الأول لآلية متابعة تنفيذ الاتفاق الإطاري، في 26 مايو 2013، بأديس أبابا بإشراف مشترك من الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي.

71. من التطورات الإيجابية الأخرى، اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة في 28 مارس 2013، القرار 2098 (2013). قرر المجلس بموجب هذا القرار بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمّ تمديد ولايتها إلى غاية 31 مارس 2013، ستتوفر لمدة سنة و في حدود الحد الأقصى من القوات المرخص لها و المقدر ب 19.815، على لواء عالي الاستعداد مهمته القضاء على المجموعات المسلحة و الإسهام بذلك في الحد من الخطر الذي تشكله تلك المجموعات على سلطة الدولة و أمن المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية و تمهيد الطريق لنشاطات تحقيق الاستقرار. جاء اعتماد هذا القرار بعد مبادرات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى، و يعد تطورا إيجابيا في عقيدة الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلم، حتى و ان كان الأمر بالنسبة للمجلس يتعلق بإجراء استثنائي و لن يشكل سابقة. يجدر التذكير بالاجتماعات الوزارية التي نظمها الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 27 و 28 ديسمبر 2013، للاتفاق على طرق نشر قوة دولية محايدة، كما اقترح ذلك المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى. مكّنت هذه الاجتماعات من تيسير بروز إجماع حول طريقة إدماج مثل هذه القوة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية و الولاية التي ستناط بها.

72. يتذكر المؤتمر أنه في اطار متابعة قرارات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، و التي أيدها مجلس السلم و الأمن، بدأت مفاوضات في كامبالا في 9 ديسمبر 2012 بين الحكومة الكونغولية و حركة م23 تحت إشراف أوغندا بصفتها البلد الذي يتولى الرئاسة الحالي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى. تأثرت هذه المحادثات سلبا و لوقت وجيز، بالانقسام الذي حدث بدأ من نهاية فبراير 2013 داخل حركة م23 و المواجهات التي دارت بين الجناح السياسي للحركة بقيادة جان ماري رونيغا و الجناح العسكري بقيادة العميد سلطاني ماكينغا. كما تجدر الإشارة إلى أن العميد بوسكو نتاغندا الذي صدرت في حقه مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، سلّم نفسه سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كيغالي في مارس 2013، قبل تحويله، بناء على طلبه، إلى المحكمة الجنائية الدولية للرد على الاتهامات الموجهة له.

73. يمكن للمؤتمر أن يعرب عن ارتياحه للتطور الإيجابي المسجل خلال الفترة قيد البحث. في هذا الصدد يمكن أن يسجل بارتياح التوقيع على الاتفاق الإطاري و الالتزام الذي أكدته مجددا كل البلدان المعنية بالعمل على تنفيذه و يشجعها على المثابرة في هذه الجهود. يمكن للمؤتمر أن يؤكد على الأهمية

التي تكتسيها موافقة بلدان الإقليم على عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري و كذلك ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في البلدان المعنية. يمكن للمؤتمر أيضا أن يعرب عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة لبحيرات الكبرى و التي من شأن إعادة بعث هذه المنظمة كما ورد ذلك في الاتفاق الإطاري، أن يساهم في جهود التكامل و الاستقرار في الإقليم. يمكن كذلك للمؤتمر، أن يؤكد من جديد على التنسيق الوثيق بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة و المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى و الجماعة الاقتصادية الإنمائية للجنوب الإفريقي من جعل تقديم دعم منسق لجهود بلدان الإقليم. يمكن للمؤتمر أن يعبر عن ارتياحه لاعتماد القرار 2098(2013) و التزام جنوب إفريقيا و مالاوي و تانزانيا بتوفير قوات للواء العالي الاستعداد. يمكن للمؤتمر أيضا أن يهنئ تانزانيا على السرعة التي نشرت بها وحدتها في الميدان. أخيرا يمكن للمؤتمر أن يجدد دعمه للحكومة الكونغولية على جهودها الرامية إلى استعادة سلطتها على المناطق التي تسيطر عليها حركة م23.

ك) <u>جمهورية إفريقيا الوسطى</u>

74 تميزت الفترة قيد البحث، بتمرد مسلح به تحالف من الحركات السياسية و العسكرية، يعرف باسم سيليكا، ضد الرئيس فرنسوا بوزيزي في 24 مارس 2013، و تلته أسابيع من النهب و التدمير و الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. يقود البلاد حاليا رئيس السيليكا السيد ميشال أم نوندروكو جوتوديا. تشهد البلاد حاليا حالة من عدم الاستقرار الأمني الخطير كما أن الوضع الإنساني يبعث على القلق.

75. يتذكر المجلس ان دورته العادية الأخيرة جرت في سياق تميز باستئناف متمردي السيليكا لهجوماتهم العسكرية، من طرف واحد، بحجة عدم احترام اتفاقات ليبروفيل التي تمّ التفاوض عليها تحت إشراف رؤساء دول و حكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. آنذاك كان الاتحاد الإفريقي من خلال المفوضية و مجلس السلم و الأمن، قد حذر من مخاطر أعمال السيليكا و عملت على حشد المجتمع الدولي ليضغط من أجل تسهيل تسوية تفاوضية للمشاكل التي تعترض تنفيذ اتفاقات ليبروفيل و تجنب دخول المتمردين إلى بانغي. غير ان هذه الجهود لم تكلل بالنجاح.

76. تجاهلت السيليكا نداءات الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا و الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة و أعضاء أخرين، و واصلت هجوماتها حيث سيطرت على العاصمة بانغي و أطاحت بالرئيس فرنسوا بوزيزي في 24 مارس 2013. أدان مجلس السلم و الأمن بشدة هذا الانقلاب و علّق مشاركة

جمهورية إفريقيا الوسطى في نشاطات الاتحاد الإفريقي و فرضت عقوبات على القادة الأساسيين للتمرد، كما أدان المجتمع الدولي كذلك هذا الانقلاب مما جعل جمهورية إفريقيا الوسطى في وضع يبعث على القلق.

77. وصفت أعمال النهب و تخريب الممتلكات التي تلت استحواذ السيليكا على السلكة بطريقة غير شرعية، بالفريدة من نوعها في تاريخ جمهورية إفريقيا الوسطى بالنظر إلى حجمها و مدتها و خطورتها. طيلة أسابيع عديدة تم تخريب منازل السكان المحليين و الأجانب على حد سواء و كذلك الإدارات العامة و محلات الشركات الخاصة. لم تسلم أماكن العبادة من هذه الأعمال مما جعل البعض يخشى من دخول البلاد في نزاع طائفي. تمّ تسجيل انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في بانغي و داخل البلاد. انهارت قوات الدفاع النظامية و اصبح الأمن بذلك في أيدي عناصر السيليكا التي لا يخضع معظمهم للسيطرة و هم يعملون حسب أهوائهم. كانت نتيجة هذه الأسابيع من العنف و التدمير وخيمة الأثر على البلاد: تمّ تسجيل 206.000 نازح داخلي و 49.000 لاجئ في البلدان المجاورة فيما أغلقت بعض المستشفيات بعد نفاذ مخزونها من الأدوية. كما هجرت المدارس و الإدارات و دمر الاقتصاد.

78. مكّنت الجهود المتظافرة لرؤساء دول و حكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا و الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة و شركاء جمهورية إفريقيا الوسطى، من الشروع في عملية استقرار البلاد، لذلك تمت صياغة عناصر خارطة طريق للعملية الانتقالية(مدتها 18 شهرا). تمّ كذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية و مجلس وطني انتقالي ليخلف المجلس الوطني المحل. من المنتظر اعتماد الميثاق الانتقالي و إنشاء محكمة دستورية انتقالية. سيم أيضا إعداد و اعتماد دستور خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي بإجراء انتخابات عامة.

79. تنفيذا لقرار مجلس السلم و الأمن و نتائج القمة الرابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا تم إنشاء مجموعة التنسيق الدولي حول جمهورية إفريقيا الوسطى. عقد هذه المجموعة اجتماعها الأول في برازافيل في 3 مايو 2013 برئاسة المفوضية و الرئيس دينيس ساسو نغيسو من جمهورية الكونغو و رئيس لجنة متابعة اتفاقات ليبروفيل و بحضور الرئيس جاكوب زوما من جنوب إفريقيا. كما أوفدت المفوضية إلى بانغي بعثة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا و الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للفرنكوفونية، لتقييم حاجيات بعثة توطيد السلام في مجال الجنود و العتاد و

التمويل و تشكيل القوة وفقا لمفهوم للعمليات و مفهوم للدعم اللوجستي. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، كانت المفوضية بصدد استكمال التوصيات التي تعرض على الأجهزة المعنية في المفوضية.

80. يظل الهدوء التدريجي الذي تشهده بانغي و الأقاليم الأخرى في البلاد هشا. ان العودة إلى الوضع الطبيعي سيقتضي دعما كبيرا من الإقليم و الاتحاد الإفريقي و الشركاء الدوليين. مكّن اجتماع مجموعة التنسيق الدولي حول جمهورية إفريقيا الوسطى من تحديد الأعمال ذات الأولوية التي يجب القيام بها على وجه السرعة. إضافة إلى الإجراءات السياسية المتصلة بتوسيع حكومة الوحدة الوطنية و المجلس الوطني الانتقالي لإضفاء الطابع الشمولي عليهما، فان الإجراءات الأولى تتعلق باستعادة الأمن و النظام العام في كافة أرجاء البلاد، و إعادة عناصر السيليكا إلى الثكنات و نزع سلاحهم، و تشكيل نواة لقوات الدفاع و الأمن لحماية السكان. بشكل عام، ستحتاج جمهورية إفريقيا الوسطى إلى مساعدة مالية هامة و عاجلة تصرف من الصندوق الاستئماني الذي أوصى فريقي التنسيق الخاص بجمهورية إفريقيا الوسطى بإنشائه.

81. أبرز الوضع السائد في جمهورية إفريقيا الوسطى، من جديد، عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا، رغم تعدد الصكوك المعززة للترتيبات التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي. أبرز هذا الوضع كذلك، مدى المخاطر التي تشكلها التمردات المسلحة في القارة. ان هذه الأوضاع تقتضي رد فعل حازم و قوي؛ و فضلا عن التأكيد من جديد على مبادئ الاتحاد الإفريقي ذات الصلة و التعبير عن الانشغال العميق إزاء هذه الأوضاع، و إدانة الانقلاب بشكل صريح، يمكن لمؤتمر الاتحاد أن يؤكد دعمه لجهود المفوضية و الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في اطار منظومة السلم و الأمن الإفريقية و يوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الضروري لهذه الجهود.

ل) <u>تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة</u>

82 اتخذت جملة من الخطوات خلال الفترة قيد المراجعة من أجل تنفيذ مبادرة التضامن الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة و التي تجمع كل من جمهورية إفريقيا الوسطى و جمهورية الكونغو الديموقراطية و جنوب السودان و أوغندا. نظمت المفوضية و أمانة الأمم المتحدة من 11 إلى 12 فبراير 2013 اجتماعا مشتركا بأنتيبي، أوغندا، حول الاستراتيجية الإقليمية لمعالجة تهديد نشاطات جيش الرب للمقاومة و تأثيرها. في 13فبراير قدمت جمهورية الكونغو الديموقراطية كتيبة مشاة خفيفة تتكون من 500 جندي إلى قوة التدخل الإقليمية التي تنسق مكافحة جيش الرب للمقاومة من مقرها الرئيسي بيامبيو،

بجنوب السودان. مكّن ذلك من تفعيل قطاع دونغو في جمهورية الكونغو الديموقراطية بعد قطاعي نزارا بجنوب السودان و أوبو بجمهورية إفريقيا الوسطى و حمل عدد القوات التي التزمت البلدان المعنية بتقديمها إلى 3350 جندي.

83. قام المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة و الممثل الخاص للأمين العام في وسط إفريقيا أبو موسى من 26 مارس إلى 4 أبريل 2013، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية و جنوب السودان و أوغندا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة و تحديد طريق المضي قدما بالنسبة للعمليات العسكرية لقوة التدخل الإقليمية .ألغيت المهمة في بانغي بعد دخول متمردي السيليكا و إطاحتهم بالحكومة الدستورية.

84. نظمت المفوضية في 24 أبريل 2013، باديس أبابا الاجتماع الوزاري الثالث لآلية التنسيق المشتركة لمبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة، لاستعراض تنفيذ المبادرة. عقد الاجتماع في سياق التطورات التي حدثت في جمهورية إفريقيا الوسطى و التي أثرت بشكل سلبي على جهود مكافحة جيش الرب للمقاومة لأنها شتتت وحدة جمهورية إفريقيا الوسطى المقدمة لقوة التدخل الإقليمية و زادت من مخاطر المواجهة بين متمردي السيليكا و وحدة قطاع أوبو في قوة التدخل الإقليمية. في مطلع مايو زار المبعوث الخاص المعني بمسائل جيش الرب للمقاومة، و الممثل الخاص للأمم المتحدة بانغي حيث التقيا مع السلطات الفعلية لمناقشة مواصلة عمليات مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة في جمهورية إفريقيا الوسطى. خلال الاجتماع الأول لمجموعة الاتصال الدولية الخاصة بجمهورية إفريقيا الوسطى، المعقود ببرازافيل في 3 مايو 2013، طلب المشاركون من السلطات الانتقالية في جمهورية إفريقيا الوسطى الوفاء بالتزاماتها في اطار مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة. في 24 أبريل، نظمت المفوضية الاجتماع الأول لمنتدى دعم مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة طبقا لقرارت مجلس السلم و الأمن ذات الصلة بهدف حشد مزيد من الدعم المالي و اللوجستي لتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

85. تم تسجيل تقدم مشجع في عمليات مكافحة جيش الرب للمقاوم. أدى الضغط العسكري المفروض على جيش الرب للمقاومة إلى استسلام بعض العناصر و القضاء على بعض القادة الأساسيين. يمكن للمؤتمر ان يرحب بهذا التقدم و الالتزام الذي أكدته الدول الأعضاء في مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة من جديد لتكثيف جهودها. يمكن كذلك للمؤتمر أن يوجه نداءا إلى الدول

الأعضاء في الاتحاد الإفريقي و الشركاء و لاسيما الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم المالي و اللوجستي لإنجاح تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمية للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

م) ليبيريا

86. تواصلت جهود تعزيز السلم في ليبيريا في اطار رؤية 2030 القائمة على أجندة التحول و خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي و المصالحة الوطنية و التي اطلقتها الرئيسة ايلين جونسون سيرليف في ديسمبر 2012. تمّ تحقيق تقدم هام في مجالات الديموقراطية و التنمية و البنى التحتية و الاقتصاد الكلي؛ غي أن البلاد لا تزال تواجه عدد من التحديات بنا في ذلك احترام التماسك الاجتماعي و مكافحة الفساد و المشاكل الأمنية المتصلة بالنشاطات الإجرامية على الحدود مع كوت ديفوار.

87. يمكن للمؤتمر ان يشيد بحكومة ليبيريا على قيادتها و التزامها لاستدامة الإنجازات المحرزة منذ نهاية الحرب الأهلية في 2003 و يشجعها على المثابرة في جهودها بما في ذلك من خلال التنفيذ السريع لخارطة طريق المصالحة الوطنية. يمكن للمؤتمر أيضا أن يوجه نداءا من جديد للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي و المجتمع الدوي على العموم من أجل مواصلة دعم حكومة ليبيريا لتمكينها من النجاح في رفع كل التحديات التي قد تجعل البلاد يحيد عن طريق السلم و الاستقرار الذي تنتهجه البلاد و دفعت من أجله ثمنا باهظا.

ن) كوت ديفوار

88. أكملت كوت ديفوار عملية عودة المؤسسات إلى وضعها الطبيعي بتنظيمها الانتخابات البلدية والإقليمية في 31 أبريل 2013 التي قاطعت الجبهة الشعبية الافوارية. تمّ تسجيل تقدم كبير في مجال السلم و الأمن بفضل إنشاء مجلس الأمن الوطني و سلطة نزع السلاح و التسريح و إعادة الإدماج في 8 أغسطس 2012 و اعتماد استراتيجية إصلاح قطاع الأمن في سبتمبر 2012 مع حشد الموارد الضرورية لها. على صعيد المصالحة الوطنية واصلت أشغالها لجنة الحوار و الحقيقة و المصالحة التي أنشئت لإيجاد ظروف العفو و المصالحة دون إفلات من العقاب؛ حيث قامت بنشر لجانها المحلية والتحضير للتحقيقات و جلسات الاستماع. بالتوازي مع ذلك، واصلت الحكومة على الحوار السياسي مع المعارضة بهدف التوصل إلى إجماع حول أهم شواغل الحالية. سجل كذلك تقدم في مجال انعاش الاقتصاد و إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأزمة في اطار خطة التنمية الوطنية التي تغطي الفترة

2012–2015. بلغت نسبة النمو الاقتصادي 9.6 بالمئة خلال سنة 2012 و ينتظر ان يبقى في نفس المستوى أو أن يتحسن أكثر خلال السنوات الثلاث القادمة.

89. يمكن للمؤتمر أن يعرب عن ارتياحه للتطور الإيجابي المتواصل للوضع في كوت ديفوار و يشجع السلطات الافوارية على مواصلة و تكثيف جهودها. كما يمكن للمؤتمر أن يحث الأطراف الافوارية المعنية و لاسيما الجبهة الشعبية الافوارية على الانخراط في عملية المصالحة و المساهمة بشكل إيجابي في الجهود الجاري بذلها والرامية إلى تعزيز السلم. يمكن للمؤتمر أن يوجه من جديد نداءا للشركاء الدوليين من أجل مواصلة و تكثيف دعمهم للسلطات الافوارية و يطلب من الدول الأعضاء تقديم دعمهم للعملية الجارية، في اطار مبادرة التضامن الإفريقية.

س) <u>غينيا</u>

90. تميزت الفترة قيد البحث بتوترات شهدتها غينيا و تتصل باستكمال العملية الانتقالية التي بدأت في ديسمبر 2009. لذلك فان الانتخابات التشريعية التي كان يفترض أن تضع حدا للعملية الانتقالية و التي كان يرتقب إجراؤها في غضون ستة أشهر بعد تنصيب الرئيس المنتخب في 231 ديسمبر 2010، لم تجرى بعد بسبب عدم الاتفاق حول المسائل الخلافية بين الأطراف السياسية عامة و بين الحكومة والمعارضة على وجه الخصوص.

91. تتعلق النقاط الخلافية على وجه الخصوص، إحصاء المنتخبين و اختيار متعامل فني لمراجعة القوائم الانتخابية و إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة مشتركة و تصويت الغينين في الخارج و الحوار السياسي. بعد أعمال العنف المسجلة خلال مظاهرات فبراير 2013، في ظل التوتر بين الحكومة و المعارضة، تمّ وضع اطار للحوار السياسي بقيادة مجموعة من الميسرين. في 23 أبريل 2013، وقعت الحكومة و الأحزاب السياسية الموالية للرئاسة و المعارضة على إعلان لنبذ العنف تحت إشراف مجموعة من الميسرين و بتنسيق من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في غرب إفريقيا سعيد جنيت. غير أن مظاهرات المعارضة تواصلت متسببة في عدة أحداث و سقوط قتلى في كوناكري في 2 و 3 مايو 2013. تطالب المعارضة بإلغاء المرسوم الصادر في 123 أبريل 2013 و الذي يستدعي الهيئة الناخبة في 30 يونيو 2013، و تعليق نشاطات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة و اطلاق سراح المساجين، و تهدد المعارضة باستئناف مظاهراتها في حال عدم الاستجابة لمطالبها. في هذا السياق،

منحت المحكمة العليا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ترخيصا بتمديد آجال إيداع ترشيحات الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية إلى غاية 19 مايو 2013.

92. يمكن للمؤتمر أن يوجه نداءا للأطراف الغينية لضبط النفس و لبداء روح المسؤولية و يحثها على العمل بحزم على الحفاظ على السلم و الأمن و الاستقرار. يمكن للمؤتمر أن يؤكد على ضرورة شروع الأطراف الغينية، على وجه السرعة، في حوار يرمي إلى إيجاد الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات تشريعية حرّة و شفافة و ذات مصداقية تقبل بنتائجها كل الأطراف السياسية و تساهم في ترسيخ العملية الديموقراطية في غينيا. يمكن للمؤتمر أن يعبر عن دعمه الكامل لمجموعة الميسرين التي ينسقها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في غرب إفريقيا و يؤكد استعداد الاتحاد الإفريقي على مساعدة غينيا على تجاوز الظروف الصعبة التي تعرفها حاليا.

ع) <u>غينيا بيساو</u>

93. ظلت المفوضية و مجلس الأمن يتابعان الوضع في غينيا بيساو متابعة وثيقة. في 17 يناير 2013، وقع الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر و التحالف الديموقراطي و حزب الديمقراطية الجديدة و الحزب الموحد الاجتماعي–الديموقراطي، على الميثاق الانتقالي و الاتفاق السياسي الذين ابرما في 16 مايو 2012. أكدت الأحزاب السياسية من خلال توقيعها على انخراطها رسميا إلى العملية الانتقالية. قررت الدورة العادية ال42 لرؤساء دول و حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في اجتماعه المعقود في 27 و 28 فبراير 2013، بياموسوكرو، تمديد المرحلة الانتقالية في غينيا بيساو إلى 31 ديسمبر 2013 أخذا بعين الاعتبار اطلاق الأطراف المعنية في غينيا بيساو في المجلس الوطني الشعبي، عملية إعداد خارطة طريق للعملية الانتقالية. في 30 أبريل 2013 وقعت الحكومة و القيادة العسكرية و الأحزاب السياسية على اتفاق مبدئي يؤكد المرحلة الانتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2013 و إجراء الانتخابات في نوفمبر 2013 و قبول الحكومة الشاملة و اختيار رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.

94. من بين التطورات الأساسية الأخرى التي شهدتها المرحلة قيد البحث تجدر الإشارة إلى شروع المحكمة العسكرية الإقليمية لبيساو في 12 مارس 2013 في محاكمة النقيب بانسو نشامى و 16 متهم أخرين لضلوعهم في الهجوم الذي استهدف في 21 أكتوبر 2012 قاعدة بيسالانكا. في 3 أبريل 2013،

تمّ توقيف العميد البحري خوسي بوبو نا تشوتو، الرئيس السابق للأركان البحرية، رفقة أربعة أشخاص آخرين في المياه الدولية خلال عملية لعملاء الإدارة الأمريكية لمكافحة المخدرات. في18 أبريل 2013 وجه مدعي مقاطعة جنوب نيويورك تهمة تهريب المخدرات و الإرهاب إلى العميد أنطونيو نجاي رئيس أركان جيش غينيا بيساو و استعماله لمنصبه على رأس غينيا بيساو لاقتناء و استيراد أسلحة حربية لصالح القوات المسلحة الثورية في كولمبيا و تمّ إصدار مذكرة توقيف دولية في حقه. أخيرا في 8 مايو 2013 بعد إقامتهم لمدة سبعة أشهر في مقر بعثة الاتحاد الأوروبي ببيساو، حيث طلبا اللجوء بعد الهجوم الذي استهدف في أكتوبر 2012، معسكر بيسالانك، عاد ابراهيما سو وزير التعليم السابق و توماس باربوسا، كاتب الدولة للصيد البحري السابق، "طوعا" إلى منزليهما. كانت هذه العودة الطوعية نتيجة لجهود الوساطة التي قام بها الممثل الخاص للاتحاد الإفريقي في غينيا بيساو بطلب من بعثة الاتحاد الأوروبي و لم يبقى في مقر هذه الأخيرة إلا العميد ميلسيلديس فرنانديس.

95. يتذكر المؤتمر أنه في اطار تعزيز العمل المنسق للمجتمع الدولي في غينيا بيساو توجهت بعثة تقييم مشتركة قادها الاتحاد الإفريقي و ضمت الجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي و مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية و الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي، إلى غينيا بيساو في ديسمبر 2012. بحث مجلس السلم و الأمن تقرير البعثة في 22 مارس 2013. اذ أعرب المجلس عن ارتياحه لنتائج البعثة، دعا إلى مواصلة الجهود لبناء توافق أراء دولي و ترقية عمل مشترك دعما لجهود الأطراف في غينيا بيساو و حثّ المنظمات الخمس المعنية إلى مواصلة تنسيقها. في سياق البعثة المشتركة، توجه الممثلان الخاصان للاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في غينيا بيساو إلى غامبيا و السينغال و الرأس الأخضر من 7 إلى 13 أبريل 2013 ثم إلى موزمبيق التي تتولى رئاسة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من 15 ال 19 أبريل 2013. كانت الزيارتان فرصة للتأكيد على عمل دولي أقوى لتمكين بيساو من إنجاح عمليتها الانتقالية و رفع التحديات المتعددة التي تواجهها.

96. يمكن للمؤتمر أن يحث الأطراف في غينيا بيساو على التعجيل بعملية صياغة و اعتماد خارطة طريق للعملية الانتقالية و "ميثاق النظام" و كذلك تشكيل حكومة شاملة. يمكن للمؤتمر أيضا أن يؤكد ضرورة إجراء الانتخابات التي ستكرس عودة النظام الدستوري قبل 31 ديسمبر 2013. من المهم كذلك أن يؤكد المؤتمر على ضرورة مكافحة تهريب المخدرات بحزم بما في ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد المدنيين و العسكريين المتورطين و كذلك ضد الصيد غير الشرعي الذي يهدد استمراره

أفق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لغينيا بيساو. أخيرا يمكن للمؤتمر أن يشجع المنظمات الخمس المعنية على مواصلة تنسيق جهودها تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك إيقاد بعثة تقييم مشتركة ثانية.

ف) <u>مالي و الساحل</u>

97. تميزت الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد في يناير 2013 بمحادثات هامة جرت حول الوضع في مالي. كانت هذه الدورة، على وجه الخصوص، بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى، فرصة لتأكيد تضامنها مع مالي. اعتمد المؤتمر إعلانا رسميا حول مالي، أكد بيان مجلس السلم و الأمن المعتمد في 25 يناير 2013 في اجتماع على مستوى القمة؛ و في 29 يناير 2013، نظمت مفوضيتا الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مؤتمرا المانحين لحشد الموارد لصالح البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية و قوات الدفاع و الأمن المالية.

98. خلال الفترة، قيد البحث، عرف الوضع في مالي تطورا إيجابيا بفضل عمل قوات الدفاع و الأمن المالية و البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية و القوات الفرنسية في سياق عملية "سيرفال" التي أوقفت هجوم المجموعات المسلحة الإرهابية و مكنت من انطلاق عملية تحرير البلدات الواقعة شمال البلاد. سجل العمليات تقدما هاما في مجال تفكيك القواعد اللوجستية للمجموعات الإرهابية و تأمين شمال مالي. مكّن انتشار البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية و التطور الإيجابي للوضع الأمني، فرنسا من الشروع في سحب قواتها. غير أن التهديد الإرهابي لايزال كبيرا، خاصة في غاو و تمبوكتو و كيدال. كما تجدر الإشارة إلى الخلافات بين مختلف الحركات المسلحة و الإرهابية و الإجرامية التي يشتبك مقاتليها بين الفينة و الأخرى في ضواحي تمبوكتو و كيدال. بفضل تحسن الوضع الأمني، تقوم السلطات المالية، مدعومة بالقوات الدولية، بإعادة نشر تدريجي للإدارة في الأقاليم المحررة من أجل إيجاد بيئة ملائمة لعودة الحياة الطبيعية و للعودة الطوعية للاجئين و النازحين الذين شرعوا في العودة إلى المناطق الشمالية.

99. في 29 يناير 2013، اعتمد المجلس الوطني المالي، باقتراح من الحكومة الانتقالية، خارطة الطريق للعملية الانتقالية. بعد ذلك، شكلت الحكومة في 6 مارس 2013، لجنة الحوار و المصالحة و عيّن رئيسها و نائبيه و أعضاؤها الثلاثون. تجدر الإشارة إلى أن الحوار الشامل الذي تعمل المفوضية

على ترقيته يقوم على المبادئ و الشروط الواردة في خارطة الطريق و هي احترام وحدة و سلامة إقليم مالي والطابع العلماني للدولة الجمهورية و نبذ الكفاح المسلح و احترام الدستور المالي.

100. في سياق اعتماد خارطة الطريق، التزم الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري بتنظيم انتخابات حرة و شفافة و ذات مصداقية بدءا من شهر يوليو 2013. في هذا الصدد حددت السلطات الانتقالية بالتفاصيل مختلف المراحل التنظيمية للعملية الانتخابية و خاصة استكمال جرد الهيئة الانتخابية و إعداد البطاقات الحيوية (بيومترية) للناخبين. أكدت الحكومة إرادتها بذل كل الجهود من أجل إعادة نشر الإدارة و مؤسسات الجمهورية الأخرى في المناطق الشمالية اذا ما توفرت الظروف الأمنية خاصة في كيدال. تجدر الإشارة إلى أن مسألة نشر الجيش و الإدارة المالية في كيدال لاتزال تشكل مصدر قلق عميق بالنسبة لمجلس السلم و الأمن الذي طلب مرارا بنزع سلاح غير مشروط لكل الكيانات غير التابعة للحكومة المالية و لاسيما الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و بتأكيد هذه المجموعة تمسكها باحترام وحدة مالي و سلامة إقليمه، كشرط مسبق لمشاركتها في العملية السياسية. أيدت مجموعة الدعم و المتابعة للوضع في مالي في اجتماعين عقدا ببروكسل في 5 فبراير 2013 و بماكو في 19 أبريل 2013 هذه الشواغل.

101. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، كان مبادرات جارية تحت إشراف الممثل السامي للاتحاد الإفريقي و رئيس البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية، الرئيس السابق بيار بويويا بالتنسيق الوثيق مع الممثل السامي خاص للأمين العام للأمم المتحدة في غرب إفريقيا سعيد جنيت ومكتب الأمم المتحدة في مالي و مفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الاتحاد الأوروبي. في هذا الاطار توجه الرئيس بويويا مع ممثلي الأطراف الأخرى المعنية إلى واغادوغو في 2 و 10 مايو 2010 على التوالي للتشاور مع الرئيس بليز كومباوري وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الأزمة المالية و قيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، التي أبدت إرادتها في الحوار مع الحكومة المالية لإيجاد حل لمسألة كيدال.

102. في اطار تكييف البعثة الدولية لدعم مالي مع السياق الأمني الجديد المترتب عن هجوم المجموعات المسلحة الإرهابية و الإجرامية و التدخل الفرنسي و المالي الذي تلى، شرعت المفوضية، تنفيذا للبيان 353 لمجلس السلم و الأمن و الإعلان الرسمي للمؤتمر، المشار اليه أعلاه، و بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و بلدان الميدان و الأمم المتحدة و الشركاء الآخرين

في مراجعة مفهوم العمليات المنسق للبعثة الدولية لدعم مالي. اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مفهوم العمليات المنسق و المراجع، خلال الدورة العادية ال 42 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المعقود في 27 و 28 فبراير 2013 بياموسوكرو، بكوت ديفوار، و اعتمده مجلس السلم و الأمن في 7 مارس 2013. يتضمن مفهوم العمليات المراجع رفع عدد القوة المرخص لها في البعث الدولية لدعم مالي من 3300 إلى 9620 عنصر من بينهم 171 عنصرا تابعين للمكون المدني و 8859 جندي تابعين للمكون العسكري و 590 شرطي. كما عيّنت رئيسة المفوضية الرئيس السابق بيار بويويا ممثلا خاصا و رئيسا للبعثة الدولية لدعم مالي بينما عين السفير شياكا توري، الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نائبا له. اتخذ الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ترتيبات لإنشاء المقر الرئيسي للبعثة الدولية لدعم مالي بقيادة إفريقية.

103. في هذا الاطار، و بناء على طلب من السلطات الانتقالية المالية، مدعومة في ذلك من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الاتحاد الإفريقي، طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة عرض تقرير عن تحويل البعثة الدولية لدعم مالي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. تحسبا لهذا التقرير أكد مجلس السلم و الأمن في بيانه ال358، المشار اليه أعلاه، ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار في اطار هذا التحول، الدور المركزي الذي يجب ان يضطلع به للاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لاسيما في العملية السياسية في مالي و ضرورة ضمان استمرارية في قيادة البعثة و دعم جهود التعاون الإقليمية في المجال الأمني. في 25 أبريل 2013، أعتمد مجلس الأمن القرار 2100(2013) الذي أذن بموجبه بنشر البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي و التي ستحل محل البعثة الدولية لدعم مالي في 1 يوليو 2013. تتضمن ولاية البعثة الجديدة تحقيق الاستقرار في المدن الكبرى في الشمال و دعم استعادة سلطة الدولة و دعم تنفيذ خارطة الطريق و حماية السكان المدنيين و ترقية حقوق الإنسان. كما يأذن القرار للقوات الفرنسية بالقيام بعمليات هجومية دعما للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي بطلب من الأمين العام. سجل مجلس السلم و الأمن في بيانه 371 المعتمد في الاجتماع المعقود في 25 أبريل 2013، انشغاله لعدم استشارة إفريقيا في صياغة قرار مجلس الأمن و عدم إشراكها في المشاورات التي أدت إلى اعتماد القرار 2100(2013)، و أكد لمجلس أن هذا الوضع لا يتفق و روح الشراكة التي سعى الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة إلى بنائها خلال السنوات الأخيرة. سجل البيان أيضا أن القرار لا يأخذ بعين الاعتبار

الشواغل التي عبر عليها الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا رسميا و الاقتراحات التي قدمتها المنظمتان في روح بناءة لتسهيل دعم دولي منسق للجهود التي تبذلها الأطراف المالية حاليا.

104. في اطار تحويل البعثة الدولية لدعم مالي إلى بعثة متكاملة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، اجرى الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الأمم المتحدة محادثات باديس أبابا في 8 و 9 مايو 2013 للاتفاق على الطريقة التي يتم بها التحول. كما قامت مفوضيتا الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بمشورات حول إمكانية ضمان حضور مشترك للمنظمتين في مالي من أجل دعم جهود الحكومة و الشركاء الماليين و تمكين إفريقيا من النهوض بالدور الذي يجب ان تضطلع به في هذا الاطار.

105. واصلت لمفوضي العمل على حشد دعم المجتمع الدولي لصال مالي. في هذا الاطار، أشرفت بالاشتراك مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و أمانة الأمم المتحدة في هذا الاطار على عقد اجتماعين لمجموعة الدعم و المتابعة ببروكسل و بماكو على التوالي في 5 فبراير و 19 أبريل 2013. مكن الاجتماعان من تقييم الوضع و الاتفاق مع السلطات المالية على طريق المضي به. كما اتخذت مبادرات في مجال التعاون الأمني الإقليمية. في هذا الاطار نظمت المفوضية بنواكشط في 17 مارس 2013 اجتماعا وزاريا لتعزيز التعاون الأمني و تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية في منطقة الساحل الصحراوي. تبع هذا الاجتماع في 18 أبريل 2013، بباماكو، اجتماع لرؤساء أجهزة الاستخبارات لبلدان المنطقة. و سيعقد هذا الاجتماع كلّ شهرين.

106. يمكن للمؤتمر ان يعرب عن ارتياحه للتطور الإيجابي للوضع في مالي و يشجع للأطراف المالية على عدم ادخار أي جهد لإنجاح العملية الانتقالية و تنظيم الانتخابات الرئاسية و التشريعية في ظروف من الشفافية و النزاهة لاستكمال العودة إلى النظام الدستوري. يمكن للمؤتمر كذلك ن يؤكد على التزام إفريقيا على مواصلة مرافقة الأطراف المالية و يؤكد في هذا الصدد الأهمية التي يكتسيها الحضور القوي للاتحاد الإفريقي في مالي. يمكن للمؤتمر أيضا، اذ يسجل أهمية النشر المرتقب للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، ان يعرب عن إرادة إفريقيا النهوض بدورها السياسي الأساسي في إدارة العملية السلمية و تحقيق الاستقرار في مالي و كذلك استكمال العودة إلى النظام الدستوري. أخيرا يمكن للمؤتمر أن يعبر عن ارتياحه لنجاح مؤتمر المانحين المعقود ببروكسل في 15

مايو 2013 تحت إشراف حكومتي مالي و فرنسا و الاتحاد الأوروبي و الذي سمح بجمع أكثر من 4 بليون دولار من التعهدات لصالح مالي.

ص) **الصحراء الغربية**

107. يظل النزاع بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو على إقليم الصحراء الغربية مصدر انشغال عميق بالنسبة للاتحاد الإفريقي حيث لم يتم إحراز أي تقدم في معالجة هذا الوضع خلال الفترة قيد البحث.

108. قام المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السفير كريستوفر روس، في سياق مشاوراته، بجولة سادسة إلى المنطقة من 20 مارس ال 4 أبريل 2013. إضافة إلى الرباط و تندوف، زار السفير روس الجزائر و نواكشط فضلا عن إقليم الصحراء الغربية، الذي زاره للمرة الثانية، بما في ذلك الداخلة وهي ثاني أكبر مدينة في الإقليم. مكّنته هذه الزيارة مرة أخرى من الالتقاء و التفاعل مع طيف من الأطراف المحلية منهم المدافعين عن حقوق الإنسان و انصار تقرير المصير و السلطات المحلية ومناصري الاقتراح المغربي المتعلق بالاستقلال الذاتي في ظل السيادة المغربية. في 22 أبريل 2013، قدّم المبعوث الشخصي إحاطة لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول تقييمه بناء على الدورة الأخيرة من المشاورات التي أجراها مع أصحاب المصلحة.

109. في 8 أبريل عرض الأمين العام للأمم المتحدة أخر تقاريره حول الوضع في الصحراء الغربية على مجلس الأمن، أشار فيه إلى أن "عملية المفاوضات ظلت متعثرة بسبب رفض الطرفين تجاوز مرحلة عرض مقترحاتهما و الدفاع عنها". كما أشار إلى نية مبعوثه الشخصي عقد محادثات ثنائية مع الطرفين "بهدف مساعدتهما على بلورة حلّ وسط مقبول لكليهما". و أشار كذلك إلى انه مع تقدم المفاوضات سيتصل مبعوثه الشخصي مع بلدان لأخرى في المنطقة و منظمات إقليمية بما في ذلك اتحاد المغرب العربي و الاتحاد الإفريقي.

110. في 25 أبريل 2013، بحث مجلس الأمن تقرير الأمين العام و اعتمد بالإجماع القرار 2099 (2013) الذي رحب فيه بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير للدورة الخامسة للمفاوضات وذكر بتوصيته بضرورة تحلي الطرفين بالواقعية و روح التوافق لتحقيق تقدم في المفاوضات. و دعا مجلس الأمن الطرفين إلى مواصلة المفاوضات تحت إشراف الأمين العام دون شروط مسبقة و بحسن نية أخذا

بعين الاعتبار الجهود المبذولة منذ 2006 و التطورات التي تلت بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة و مقبولة للطرفين تنصّ على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي في سياق الترتيبات المتفقة و مبادئ و غايات ميثاق الأمم المتحدة. و بينما مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى غاية 30 أبريل 2014، لم يتمكن مرّة أخرى، هذه السنة، من الاتفاق على توسيع ولاية البعثة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان رغم تأييد الأمين العام لضرورة مراقبة مستديمة و شاملة لوضع حقوق الإنسان في الإقليم و مخيمات اللاجئين في تندوف.

111. يتذكر المؤتمر أنه في الفقرة 8 من القرار (XXII) 758 المعتمد خلال الدورة العادية ال22 للمجلس التنفيذي، طلب المجلس من المفوضية اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي وفقا لقرارت منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة ذات الصلة. في هذا الاطار، بعثت رئيسة المفوضية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لتجاوز حالة الانسداد الحالية و دعت مبعوثه الشخصي لزيارة أديس أبابا للتشاور مع المفوضية حول طريق المضي قدما. كما بعثت رئيسة المفوضية برسالتين إلى وزيري خارجية المملكة المغربية و الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، عبرت لهما عن انشغال الاتحاد الإفريقي لاستمرار الانسداد الذي وصل اليه النزاع و طلبت منهما تقديم أرائيهما للمفوضية بشأن الوضع الراهن و أفق التسوية. إضافة إلى ذلك، عرضت المفوضية على المجلس التنفيذي تقريرها المرحلي الأول حول الوضع في الصحراء الغربية و سيعرض تقريرا أخر، في الوقت المناسب، يقدم تحديثا للوضع و يتناول جهود الاتحاد الإفريقي و تفاعله مع الأمم المتحدة من أجل المساعدة على الخروج من حالة الانسداد التي آلت اليه القضية.

112. يمكن للمؤتمر أن يؤكد من جديد عن انشغال الاتحاد الإفريقي لعدم إحراز أي تقدم في تسوية النزاع في الصحراء الغربية بعد ما يقارب أربعة عقود على نشوبه. قد يرحب المؤتمر بجهود رئيسة المفوضية و يشجعها على مواصلتها لاسيما من خلال توطيد التفاعل مع الطرفين و الأمم المتحدة و الأطراف الدولية بهدف المساهمة في الالتزام الدولي المتجدد بإيجاد تسوية للنزاع على أساس قرارات الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة ذات الصلة و التي تنص على تقرير مصير الشعب الصحراوي.

ق) تونس

113. تتواصل العملية الانتقالية و التحولية في تونس رغم الصعوبات. في 6 فبراير 2013، اغتالت عناصر متطرفة، السيد شكري بلعيد، و هو شخصية سياسية بارزة. تبع هذ الاغتيال مظاهرات لقي خلالها حتفه موظف في جهاز الشرطة. أدانت مختلف الأطراف، بما فيها رئيس الجمهورية، و رئيس الوزراء آنذاك، السيد حمادي جبالي، بشدة، هذا الاغتيال. من جهتها أدانت رئيسة المفوضية بقوة هذا الاغتيال. كما اتخذت السلطات التونسية إجراءات لتوقيف الجناة و محاكمتهم.

114. تميزت الفترة بمحاولة فاشلة من رئيس الوزراء لتشكيل حكومة "كفاءات دون انتماء سياسي" ما أدى إلى استقالته في 19 فبراير 2013. خلفه السيد علي العريض الذي شكل حكومته في 8 مارس 2013 و شرع، بعد ذلك، في تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات تشريعية و رئاسية قبل نهاية سنة 2013 و هي الانتخابات التي ستنهي العملية الانتقالية. تجدر الإشارة في هذا الاطار، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى استكمال صياغة دستور جديد. كانت الجمعية التأسيسية اعتمدت في شهر مارس جدولا زمنيا غير مقيد حدّد 27 أبريل 2013، تاريخ عرض مشروع الدستور. تمّ نشر مشروع الدستور في 22 أبريل 2013، و عرض على لجنة خبراء عيّنها أعضاء الجمعية التأسيسية. بعد مراجعة النص و اعتماد الجمعية التأسيسية لصيغة نهائية، يعرض المشروع لاستفتاء يجري في شهر يوليو 2013.

115. واصلت السلطات التونسية الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الثورة، خاصة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي. كما تعكف السلطات التونسية على مواجهة انعدام الأمن و العنف الذي تتسبب فيهما المجموعات المتطرفة، بما في ذلك من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش و أجهزة الأمن في غرب البلاد.

116. يمكن للمؤتمر أن يؤكد من جديد دعم الاتحاد الإفريقي لجهود السلطات التونسية و تشجيع كل الأطراف المعنية على العمل سويا، في ظلّ احترام دولة القانون، على إنجاح العملية الانتقالية. يمكن للمؤتمر أيضا أن يوجه نداءا جديدا للمجتمع الدولي لتقديم الدعم الاقتصادي و المالي لتمكين تونس من إدارة العملية الانتقالية الحالية في أفضل الظروف.

ر) **ليبيا**

117. خلال الفترة قيد المراجعة، واصلت السلطات الليبية العمل على استكمال العملية الانتقالية في ظل تحديات كبيرة. في 6 فبراير 2013، اعتمد المؤتمر الوطني العام القرار الذي حدّد الانتخاب كطريقه لاختيار الأعضاء الستين (60) في المجلس التأسيسي (20 عضوا من كل واحدة من المناطق الثلاث برقة و فزان و طرابلس). في 13 فبراير 2013، وافق المؤتمر الوطني العام على إنشاء لجنة لصياغة مشروع قانون الانتخابات الذي سيتم على أساسه انتخاب المجلس التأسيسي.

118. في 28 أبريل 2013، قامت ميلشيا مسلحة تتكون من عناصر شاركت في الثورة، بمحاصرة وزارتي الخارجية و العدل مطالبة المؤتمر الوطني العام باعتماد "قانون العزل السياسي". في 6 مايو 2013، اعتمد المؤتمر الوطني العام "قانون العزل السياسي الذي يحظر على المسؤولين السابقين في نظام القذافي تولي مناصب سياسية و ينص على إنشاء لجنة خاصة لتنفيذ هذا القانون. بعد ذلك، انسحبت الميليشيا من الوزارتين. تميزت الفترة قيد المراجعة، بعودة الهجمات الإرهابية التي استهدفت طرابلس و بنغازي.

119. في هذا السياق واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تحسين الوضع الأمني. في هذا الاطار يتم اتخاذ إجراءات متابعة لنتائج المؤتمر الوزاري الدولي الذي ترأسته حكومتا ليبيا و فرنسا في باريس في 12 فبراير 2013، و التي ينصّ على مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها فيما يتصل بنزع السلاح و التسريح و إعادة إدماج الثوار القدامى و مراقبة الحدود و انتشار الأسلحة.

120. يمكن للمؤتمر أن يشجع السلطات الليبية و أصحاب المصلحة على مواصلة جهودهم الرامية إلى إنجاح العملية الانتقالية. في هذا الصدد، يمكن للمؤتمر التأكيد على أهمية دعم سيادة القانون و ترقية المصالحة الوطنية مواصلة الجهود لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني للبلاد. يمكن للمؤتمر أيضا أن يؤكد على ضرورة التفاعل المتواصل بين ليبيا و جيرانها لمعالجة التحديات الأمنية المشتركة و التحديات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منع و مكافحة الإرهاب لاسيما من خلال التنفيذ الفعلي للصكوك الإفريقية و الدولية ذات الصلة.

س) مصر

121. تواصلت العملية الانتقالية و التحولية في مصر. بعد اعتماد الدستور الجديد، من خلال استفتاء جرى في ديسمبر 2012، وقّع الرئيس محمد مرسي على القانون الخاص بالدستور الجديد في يناير، ثم صادق على قانون انتخابي جديد في فبراير 2013. بعد ذلك اصدر مرسوما يقضي بإجراء انتخابات الغرفة السفلى للبرلمان التي تمّ حلها، و هي العملية تجري في أربع مراحل تنطلق في 22 أبريل 2013 لتنصّب الغرفة في يوليو 2013. غير أنه في 6 مارس قررت المحكمة الإدارية للقاهرة تأجيل الانتخابات حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في مسألة إدراج التعديلات التي أمرت الحكومة و مجلس الشورى (الغرفة العليا للبرلمان) بإدراجها في القانون الانتخابي، وفقا للدستور الجديد. اعتبرت المحكمة الدستورية العليا، بعد ذلك، ان القانون الانتخابي الجديد يتعارض في محتواه مع أحكام الدستور. يتعين على الأطراف المعنية الآن مراجعة القانون الانتخابي أو صياغة مشروع قانون انتخابي جديد وفقا لمطالب المحكمة الدستورية العليا، و هي العملية التي لم تكن قد انتهت عند إعداد هذا التقرير.

122. في غضون ذلك، واصلت الحركات المعارضة احتجاجاتها ضد الحكومة، و أدت حركات الاحتجاج الشعبية، في بعض الأحيان، إلى مواجهات مع قوات الأمن. لذلك، أصدرت رئيسة المفوضية في 1 فبراير 2013، بيانا دعت فيه كل الأطراف المصرية إلى ضبط النفس و إسماع أصواتهم من خلال الوسائل السلمية و العمل على بناء التوافق لتسوية المشاكل التي تواجهها البلاد.

123. يمكن للمؤتمر أن يؤكد من جديد دعم الاتحاد الإفريقي للجهود الجاري بذلها لمعالجة التحديات الحالية و يحثّ كل الأطراف على تغليب الحوار من أجل تجاوز خلافاتها و ضمان يقدم مصر في بيئة سلمية و توافقية لإنجاح العملية الانتقالية و تحقيق الأهداف التي حدّدتها الثورة. يمكن للمؤتمر أيضا ان يوجه نداء للمجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي و الاقتصادي الضروري لمصر.

ثانيا المسائل المواضيعية

(أ) قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1540(2004) و نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

124. طلب المؤتمر في دورته العادية ال20، من بين أمور أخرى، من المفوضية اتخاذ الخطوات الضرورية، بالتعاون مع لجنة 1540 و الأطراف الأخرى، من أجل ترقية و تعزيز تنفيذ قرار مجلس

الأمن 1540(2004) في إفريقيا. منذ ذلك الحين، شرعت المفوضية في مشاورات مع لجنة 1540 و مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل عقد ورشة عمل في سبتمبر 2013 تتناول المسائل العملية المتصلة بتنفيذ و رفع تقارير حول القرار 1540 بهدف تمكين كلّ الدول الأعضاء من المعارف العملية و الأدوات الضرورية لتحقيق تقدم ملموس في الوفاء بالتزاماتها. جدير بالتذكير أن القرار 1540 يرمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و وسائل إيصالها على الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك من خلال تعزيز تنفيذ صكوك عدم الانتشار المتعددة الأطراف و اعتماد تشريعات ملائمة و مراقبة داخلية على المواد ذات الصلة.

125. يمكن للمؤتمر ان يوجه نداءا للدول الأعضاء من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1540 و التصديق على صكوك عدم الانتشار الدولية و الإقليمية و خاصة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) والاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيماوية و معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية و التكسينية و تندرج كلها في اطار الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح و السلم. يمكن للمؤتمر كذلك أن يرحب بنجاح أشغال مؤتمر المراجعة الثالث للاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيمائية المعقود في 19 أبريل 2013 و الذي اعتمد بالإجماع الإعلان السياسي الذي يؤكد الالتزام الصريح للدول الأطراف بالحظر الدولي للأسلحة الكيماوية.

ب) <u>الإرهاب و العنف المتطرف</u>

126. لازالت القارة تواجه تهديد الإرهاب و العنف المتطرف. خلال الفترة قيد المراجعة، سجل عدد من الاعتداءات في كينيا و ليبيل و مالي و نيجيريا و الصومال و تانزانيا، أوقعت العديد من الضحايا و تسببت في تدمير البنى التحتية و الممتلكات. ان هذا الوضع يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود للتصدي لآفة التطرف و الإرهاب و الظروف المساعدة على تفشيهما.

127. في هذا الصدد تكتسي مسألة التصديق على صكوك الاتحاد الإفريقي و الصكوك الدولية ذات الصلة أهمية بالغة. و تجدر الإشارة إلى أن بروتوكول 2004 لمعاهدة منظمة الوحدة الإفريقية 1999 حول منع و مكافحة الإرهاب لم تدخل بعد حيز التنفيذ. سيدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من إيداع صك التصديق ال15، و إلى اليوم لم تصادق على هذا الصك إلا 14 دولة. و من المهم أيضا ان تتخذ الدول الأطراف في الصكوك الإفريقية و الدولية ذات الصلة، خطوات لاعتماد التشريعات

الوطنية الضرورية. في هذا الصدد، يمكن للمؤتمر أن يشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من قانون الاتحاد الإفريقي النموذجي لمكافحة الإرهاب و الذي أعدته المفوضية لتعزيز و تحديث تشريعاتها، بالشكل الملائم.

128. خلال الفترة قيد المراجعة، تمّ اتخاذ جملة من الخطوات لتعزيز الأمن و التعاون و تفعيل منظومة السلم و الأمن الإفريقية في منطقة الساحل الصحراوي. متابعة لقرارت مجلس السلم و الأمن، نظمت المفوضية اجتماعا وزاريا لبلدان المنطقة بنواكشط في 17 مارس 2013. وافق الاجتماع على إجراءات تتخذ على المدى القصير و المتوسط و الطويل لمعالجة مسألة الأمن على الحدود و تقاسم المعلومات الاستخبارية و إنشاء بنى تحتية للاتصال من أجل تسهيل التقاسم الآمن للمعلومات الاستخبارية بين كل الأطراف الفاعلة. بعد ذلك عقدت المفوضية بباماكو في 18 أبريل 2013 اجتماعا للمتابعة على مستوى رؤساء أجهزة المخابرات لبلدان المنطقة تم خلاله استعراض الوضع الأمني في المنطقة و تقييم الحاجيات في مجال بناء القدرات بالنسبة للهياكل الوطنية و الإقليمية القائمة و تحديد طرق توطيد التعاون و تقاسم المعلومات بما في ذلك دعما لتنفيذ ولاية البعثة الدلية لدعم مالي بقيادة إفريقية (AFISMA). سيعقد الاجتماع المقبل لرؤساء أجهزة المخابرات في منتصف شهر يونيو بالمنطقة. شاركت المفوضية أيضا في الدورة العشرة لمؤتمر لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، الذي عقد بهاراري، زمبابوي من 1 إلى 8 مليو 2013 و تضمن جدول أعماله تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب.يمكن للمؤتمر أن يرحب و يدعم هذه الجهود و يوجه نداء للأمم المتحدة لتقديم المساعدة عند الضرورية.

الخلاصة

129. تميزت الأشهر الستة الأخيرة بجهود متواصلة بذلت في مجال السلم و الأمن. تمّ إحراز تقدم، و تجدر الإشارة إلى مواصلة عملية المصالحة و تحقيق الاستقرار في الصومال؛ و تسوية معظم المسائل العالقة في العلاقات بين السودان و جنوب السودان بعد الانفصال؛ و توسيع العملية السلمية في دارفور بعد قرار حركة العدل و المساواة –السودان الانضمام إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور؛ و التوقيع على الاتفاق الإطاري للسلم و الأمن التعاون في جمهورية الكونغو الديموقراطية و الإقليم مع الأفق الجديدة التي يفتحها تنفيذه الفعلي؛ و التحسن الملحوظ للوضع في مالي بتحير الجزء الشمالي من البلاد و التحضير الجاري للانتخابات التي ستنهي عملية العودة إلى النظام الدستوري؛ و التقدم الذي

لايزال يسجل في البلدان الخارجة من النزاعات و لاسيما بوروندي و جزر القمر و كوت ديفوار و ليبيريا في مجال تعزيز السلم المستعاد و انعاش الاقتصاد.

130. يتعين على إفريقيا رفع العديد من التحديات الأخرى. فمن جهة يجب عليها تعزيز المكاسب المحرزة و التي تظل هشة، كما تدل على ذلك التطورات الأخيرة في أبيي حيث اغتيل زعيم عشيرة النقوك دينكا و التوتر الذي تبع الحادث؛ و الهجوم الذي استهدف في دارفور وفد عن حركة العدل و المساواة– السودان و خلف مقتل زعيم الحركة و شكل ضربة لجهود السلام في الإقليم؛ و قرار رئيس العملية الانتقالية في مدغشقر الترشح للانتخابات الرئاسية متراجعا بذلك عن التزامه رسميا بعدم الترشح و الذي بذلك يجعل الشكوك تخيم على فرص الخروج من الأزمة في بلاده. من جهة أجرى، يجب العمل على تسوية الأزمة الجديدة التي تعصف بجمهورية إفريقيا الوسطى و كذلك الأزمات الأخرى بين إريتريا و إثيوبيا وإرتريا و جيبوتي و الصحراء الغربية. كما لازالت القارة تدفع ثمنا باهضا جراء الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

131. أخذا بعين الاعتبار ما ورد أعلاه، يمكن للدورة الحالية لمؤتمر الاتحاد أن تقوم بدراسة معمقة و موضوعية للازمات و أسبابها الجذرية بهدف حشد الإرادة السياسية لتعزيز التقدم المحرز و فتح أفق حقيقية لتسوية الأوضاع العالقة. يجب بذل جهود خاصة في اطار المنع الهيكلي للنزاعات من خلال تنفيذ صكوك الاتحاد الإفريقي في مجالات الديموقراطية و الحكم الرشيد و حقوق الإنسان لأن عدد كبير من النزاعات التي تنخر القارة راجعة إلى عجز في الحكامة، كما أكد ذلك مجلس السلم و الأمن في نقاشه المفتوح المخصص للدبلوماسية الوقائية. و أن الأسباب الجذرية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، بما في ذلك بطالة الشباب و العلاقة بين الوحدة و الاختلاف، ليست أقل أهمية.

132. يمكن للمؤتمر اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على مواجهة الأزمات التي تشهدها القارة، خاصة لما تبرز حالات مفاجئة تستدعي عملا عاجلا و حاسما. في هذا الصدد، يجب استخلاص كلّ الدروس من التجربة الإفريقية في إدارة الأزمة المالية. ان تمكين إفريقيا من قدرة للاستجابة الفورية للازمات، في شكل مرن يحدد وفقا لأهداف تفعيل قدرة الانتشار. يمكن لهذه الدورة أن تكون مناسبة للتأكيد من جديد على إرادة إفريقيا في امتلاك جهود السلم في القارة مع ما يلازم هذا الطموح من ضرورة حشد مزيد من الموارد على مستوى القارة للتمويل المبادرات الإفريقية بشكل هام و تحقيق وحدة أكبر في الرؤية و العمل بين الأطراف الإفريقية من أجل إسماع صوت القارة للشركاء الدوليين و ضمان

تكفل ملائم بالشواغل الإفريقية و لا سيما على مستوى مجلس الأمن للأمم المتحدة و الذي يجب لعلاقته مع إفريقيا ان تتطور بالضرورة و بشكل سريع نحو شراكة حقيقية. انّ هذه إجراءات سيساهم تحقيقها بشكل كبير في تحقيق الهدف المزدوج للذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي و المتمثل في ترقية الروح الإفريقية و تحقيق نهضة إفريقيا.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2013-05-27

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9053

Downloaded from African Union Common Repository